جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# السياسة الفلاحية في الجزائر و دورها في ترقية الإقتصاد الوطني (دراسة نموذج إنتاج التمور وتصديرها ) 2001-2014 .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

إعداد الطالب:

بن التومي حمزه

إشراف الأستاذ:

د, لعجال أعجال محمد الامين

لجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| | رئيسا |
| | مشرفا ومقررا |
| | عضوا مناقشا |
| | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية:2013/2014م

قال الله تعالى :

"وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ"

السورة يس : الآية (34)

"وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ "

السورة نحل: الآية (67)

# شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف : **لعجال أعجال محمد الأمين** على

ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمه من نصائح وتوجيهات علمية كانت

لي عونا في إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الذين شجعوني وساعدوني من قريب أو بعيد، وأخص

بالذكر الأخ والاستاذ الفاضل: **قط سمير,**

وفي الأخير أود أن أسجل شكري لكل الأساتذة والباحثين الذين استفدت من علمهم

واقتبست من أعمالهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية.

# الإهداء

إلى التي تمطرني بالدعاء دائما ....أمي.

إلى الذي سخر حياته لأجلي ....مثلي الأعلى والدي العزيز.

إلى من لهم في القلب محبة أكبر من قلبي" أختي وإخوتي."

إلى جل الأهل والأقارب وأخص بالذكر زوجت أخي وابنتها

" منار."

إلى كل من أحضى بمحبتهم وتقديرهم.

أهدي ثمرة جهدي.

حمزه .

# فهرس المحتويات


**-تشكر وعرفان**

**-الإهداء**

**-الفهرس**

**-فهرس الجداول**

**-فهرس الاشكال**

**-مقدمة** ..... 1

**-الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية** ..... **5**

-**المبحث الأول** : تعريف السياسة الفلاحية ..... 5

-المطلب الأول : تعريف السياسة الفلاحية ..... 5

-المطلب الثاني : أنواع السياسات الفلاحية ..... 10

-المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية ..... 12

-المطلب الرابع : مقومات السياسة الفلاحية ..... 14

-**المبحث الثاني** : الابعاد الاستراتيجية للسياسة الفلاحية ..... 17

-المطلب الاول : البعد الاقتصادي ..... 17

-المطلب الثاني : البعد السياسي ..... 17

-المطلب الثالث : البعد الاجتماعي ..... 18

**-الفصل الثاني : واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني** 19

-**المبحث الأول** : واقع القطاع الفلاحي الجزائري ..... 19

-المطلب الأول :أهمية القطاع الفلاحي الجزائري ..... 19

-المطلب الثاني : مقومات القطاع الفلاحي الجزائري ..... 20

-المطلب الثالث : مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر ..... 27

-**المبحث الثاني** : مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني ..... 32

-المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني ..... 32

-المطلب الثاني مساهم القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل ..... 33

-المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصناعة ..... 34

-المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ..... 37

**-الفصل الثالث : السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر 2001- 2014 ..... 40**

-**المبحث الاول** : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2001- 2008) ..... 40

-المطلب الاول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ..... 40

# الفهرس


-المطلب الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA R ..... 44

-المطلب الثالث : أهم السياسات المتبعة في اطار PNDA R / PNDA ..... 46

-المطلب الرابع : تقييم السياسة الزراعية PNDA والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA R ..... 52

-**المبحث الثاني** : برنامج التجديد الفلاحي و الريفي خلال الفترة 2009-2014 ..... 78

-المطلب الأول : سياسة التجديد الفلاحي ..... 78

-المطلب الثاني : سياسة التجديد الريفي ..... 80

-المطلب الثالث : : استراتيجية برنامج التجديد الفلاحي و الريفي خلال المخطط الخماسي 2009-2014 ..... 82

-المطلب الرابع : تقييم برنامج التجديد الفلاحي والريفي ..... 87

-**الفصل الرابع : دراسة نموذج انتاج التمور وتصديرها لولاية بسكرة** ..... **96**

-**المبحث الاول** : القطاع الفلاحي لولاية بسكرة ..... 96

-المطلب الاول : المكانة الفلاحية لولاية بسكرة ..... 96

-المطلب الثاني : مستوى الاستفادة من السياسة الفلاحية لولاية بسكرة ..... 97

-المطلب الثالث : المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي لولاية بسكرة ..... 98

# الفهرس


-**المبحث الثاني** : استراتيجية انتاج التمور وتصديرها بولاية بسكرة ..... 99

-المطلب الاول : مساحة النخيل المغروسة بولاية بسكرة ..... 99

-المطلب الثاني :كمية انتاج التمور بولاية بسكرة ..... 101

-المطلب الثالث : كمية تصدير التمور بولاية بسكرة ..... 102

-المطلب الرابع : الآليات المساعدة على تصدير التمور بولاية ..... 103

-**الخاتمة** ..... **104**

-**قائمة المراجع** ..... **105**

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر | 21 |
| 2 | توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر | 22 |
| 3 | تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في الفترة 2009-2011 | 32 |
| 4 | تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع الزراع الجزائري خلال الفترة 2009-2011 | 34 |
| 5 | تطور الكلي للصادرات والواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال 2008-2011 | 38 |
| 6 | تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004 | 43 |
| 7 | تطور الإنتاج الزراعي في آفاق 2004 | 44 |
| 8 | تطور الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة 2000— 2004 | 52 |
| 9 | تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000— 2004 | 53 |
| 10 | تطور حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000— 2004 | 54 |
| 11 | تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000- 2004 | 56 |
| 12 | تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة 2000— 2004 | 57 |

| | | |
|---|---|---|
| **13** | تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال (2000— 2004) | 58 |
| **14** | تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال (2000- 2004) | 59 |
| **15** | تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي 2005-2008 | 60 |
| **16** | معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائري | 61 |
| **17** | تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2006-2008 | 63 |
| **18** | تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 2006-2008 | 64 |
| **19** | تطور صادرات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008 | 66 |
| **20** | تطور الواردات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008 | 68 |
| **21** | الاهداف المنجزة لانتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر | 88 |
| **22** | الاهداف المنجزة لانتاج البطاطا في الجزائر | 91 |
| **23** | الاهداف المنجزة لانتاج القمح في الجزائر | 93 |
| **24** | الاهداف المنجزة لانتاج الحليب في الجزائر | 94 |
| **25** | تطور عدد النخيل لولاية بسكرة 2004-2013 | 100 |
| **26** | تطور كمية انتاج التمور لولاية بسكرة 2004-2013 | 101 |
| **27** | تطور تصدير التمور بولاية بسكرة 2005-2013 | 102 |

## قائمة الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | برنامج التجديد الفلاحي | 79 |
| **2** | برنامج التجديد الريفي في الجزائر | 81 |
| **3** | السجل المالي لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي | 85 |
| **4** | الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي | 86 |

## ❖ مقدمة

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات اضافية للبلاد .

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا في ترقية الاقتصاد ، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع , وقد تعرض القطاع الفلاحي إلى تغيرات هامة خلال الآلفية الاخيرة بسبب تغيير الاوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة عبر مراحل مختلفة , بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001– 2004) , والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004 – 2009) , وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009 – 20014)، فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين من المجال،في مجال من المجلات , وخاصة في مجال انتاج وتصدير التمور والذي هو محل دراستنا .

يرجع اختيار هذه الفترة الى الاصلاحات الجديدة التي قام بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة , و من خلال الدخول في مفاوضات جادة مع المنظمة العالمية للتجارة للانضمام إليها , وعليه فالتساؤل المطروح هو :

**الاشكالية** :_ هل حققت السياسات الفلاحية الجزائرية المتعاقبة من 2001–2014 زيادة في انتاج و تصدير التمور بما يعزز ترقية الاقتصاد الوطني ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية .

_ ما هو القطاع المحوري الزراعي الذي يحقق التنمية الاقتصادية ؟

_ هل انتاج وتصدير التمور يساهم في ترقية الاقتصاد الوطني ؟

- هل استطاعة مختلف السياسات المتعاقبة تحقيق الزيادة في نصيب الفرد و توفير مناصب الشغل في العالم الريفي ؟

**فرضيات الدراسة :**

فللاجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

_ الإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية والتشريعية والمؤسسية والتحفيزات والتشجيع التي جاءت بها، يمكن أن توفر مناخا استراتجي للقطاع الفلاحي ومن ثمة تنمية اقتصادية .

_ قد تكون السياسة الفلاحية التي اعتمدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة تختلف عن كل السياسات التي سبقتها.

_كلما كان انتاج التمور وفير وتسهيلات في التصدير أدى لتنمية الاقتصاد الوطني .

**أسباب إختيار الموضوع:**

**أ -أسباب موضوعية:**

تتمثل الاسباب الموضوعية في مايلي :

-ان الاعتماد المفرط على قطاع النفط في جلب العملة الصعبة يؤدي الى ارتباطه بالامن الغذائي , وهنا نقترح تصدير التمور كبديل لذلك.

-ان عدم الاهتمام بالقطاع الفلاحي بالدرجة الاولى يؤدي الى التبعية الغذائية الى الخارج .

-السياسات الفلاحية السابقة لم تولي اهتمام كبير بقطاع التمور , مما اوجد خلل في عملية مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية .

**ب -أسباب ذاتية:**

ان تركيزي الملح ينبع من الاحتكاك المباشر و المستمر بهذا القطاع في الميدان, باعتباري ابن منطقة فلاحية و ادعوا واطلب من الشباب خاصة العمل والاستثمار في القطاع الفلاحي , لانه يوفر يد عاملة نشطة وباعتباره العمود الفقري لباقي القطاعات , و مركزين على زراعة النخيل وتصدير التمور التي تعتبر الاحسن و اجود التمور في العالم بالجزائر (بسكرة), لجلب العملة الصعبة و زيادة الدخل الوطني .

**المناهج المستعملة:**

بالنظر الى موضوع الدراسة يمكن طرح المنهج الوصفي التحليلي , كاطار منهجي يساعدنا على الالمام بالموضوع من مختلف جوانبه .

**الدراسات السابقة :**

-استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، من اعداد الباحث **عزاوي أعمر**، جامعة الجزائر سنة 2005 ، تناولت الدراسة استراتيجية التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية، واهم النظريات والنماذج والآراء الفكرية للتنمية الزراعية ومكانة التنمية الزراعية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة آفاق التنمية الزراعية بتحليل تجارب بعض الدول مع القاء الضوء على آفاق التنمية الزراعية في الجزائر وزراعة النخيل بها آفاقها المستقبلية كزراعة استراتيجية نتيجة للميزة التنافسية لمنتجاتها.

-سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر "دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007" مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , تخصص التنظيم السياسي والاداري , من اعداد

**عياش خديجة** , جامعة الجزائر3 , سنة 2010 , تناولت الدراسة يدور موضوع هذه الدراسة حول فهم الاسس والاهداف الاساسية للسياسة الفلاحية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2007 ، و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، مع التركيز على مدى تاثير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة.

**صعوبات الدراسة :**

-لقد واجهنا في اعداد البحث بعض **الصعوبات،** والتي حاولنا اجتيازها لجعل هذا العمل اكثر دقة وموضوعية، فقد وجدنا بعض المصاعب, صعوبة التدقيق في الاحصائيات لاختلافها من تقرير الى اخرى ,و بالاخص دراسة النموذج الذي اعتمدنا عليه في جمع البيانات الاحصائية من مؤسسة الى اخرى والتماطل في الوقت .

# الفصل الاول :الاطار المفاهيمي للسياسة الفلاحية

## المبحث الاول : تعريف السياسة الفلاحية

المطلب الاول :تعريف السياسة الفلاحية

**أولا : 1**- تعريف السياسة لغويا:

من ساس يسوس بمعنى قادة راس , وتعني ايضا الترويض والتدريب على وضع معين , والتربية والتوجيه , والاشراف على شيء, والاهتمام به والقيام عليه . ويشير ( قاموس لسان العرب )[1] الى السياسة بمعنى ، السوس بمعنى الرياسة ، وساس المرء سياسة قام بها

**2**- السياسة اصطلاحا:

تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخاريجية

فقد عرفها سقراط الفيلسوف اليوناني يانها : " فن الحكم, والسياسي هو الذي يعرف فن الحكم ." وعرفها افلاطون بانها ": فن تربية الافراد في حياة جماعية مشتركة , وهي عناية بشؤون الجماعة , او فن حكم الافراد بريضاهم والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن".

معرفها ميكافيلي بانها :" الابقاء على السلطة ,وتوحيدها في قبضة الحاكم , بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك ".

ويرى دزرائيلي :"ان السياسة هي فن حكم البشر عن طريق خداعهم "[2].

**3**- اصل كلمة السياسة :

ان كلمة السياسة في الإنكليزية:

---

[1] لابن منظور , لسان العرب ,ط 6, دار صادر 2003 , ص 64

[2] حسام مرسي ,مدخل العلوم السياسية, الاسكندرية , دار الفكر الجامعي , 2012,ص 45 .

مشتقة من politique وفي الفرنسية politics وفي هذا شبه اتفاق على المفهوم بين الانكليزية و الفرنسيةpolis[1] . الكلمة االإغريقية وهي تعني الدولة او ( دولة المدينة التي كانت معروفة للاغريق في عصرهم ) ومما لاشك فيه ان بين السياسة والدولة رابطة وثيقة ، والاصل انه عندما يذكر لفظ سياسة اوسياسي يفهم منه انه له شانا بالدولة وبتحديد اكثر ، في حكومة الدولة ، كانت السياسة تعني للمواطن اغريقي بان واجبا وطنيا واخلاقيا يحتم عليه ممارسة العمل السياسي وهو المساهمة في وظائف الدولة . والجدير بالذكر ان ارسطو عبر بقوة عن وجهة نظر اليونان ( فالسياسة في رايه هو كل ما من شانه ان يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة اهمها الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي )[2]

**4**- اما في اللغة العربية:

فيعود اصل كلمة سياسة إلى فترة تاريخية قديمة كما ورد في القصائد الشعرية او على لسان زعماء العرب وقادتهم الاوائل .وقد تباينت في الهدف والمعنى لانها تعكس حالات لظروف مختلفة اي ان الفارق التاريخي و الحدث الاجتماعي كانا عاملين اساسيين في تباين اختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب واول من اورد كلمة سياسة في العربية هو ( ابو مليكة جرول العبسي المعروف ب الحطيئة ) في مدح بغيض ابن لؤي الشماس:

**يسوسون أحلاماً بعيداً أناتها وان غضبوا جاء الحفيظة والجد**

وقد تباينت معاني السياسة فنراها الحكم والقيادة والزعامة هذا ما ورد في ( الصحيحين مسلم والبخاري ) عن الرسول (ص ) قوله (( **كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء** )) والسياسة هنا بمعنى الحكم.

[1]Farah ,laham, f.s.aloine, POLITICAL DICTIONARY ," Interational conference terms . English.Freqch.arabic".DAR AL kotob AL-ilmiyah , lebanon ,2004,pag15

[2] حسام مرسي , مرجع سابق , ص45

5 – معنى السياسة :

اخذت ظاهرة السياسة تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي ، وبدات تسموفي اهميتها إلى مصاف اولويات هذا العصر ، فقد اصبح الفرد متاثرا بكل ما يدور حوله في هذا العالم من أحداث سياسية شاء ام ابى ولقد أصبح القرن الواحد والعشرون الظاهرة السياسية, وما ان ايقن الفرد بحقيقة هذه الظاهرة حتى اصبح لكل شيء عنده سياسة فهناك ( سياسة اقتصادية ، سياسة اجتماعية ، سياسة قانونية ، سياسة مالية ، وسياسة رياضية وسياسة زراعية... إلخ[1] )

**ثانيا** : تعريف الفلاحة

**1**– التعريف لغة :

الفِلاَحَةُ

الفِلاَحَةُ : القيامُ بشئون الأرض الزراعية مِنْ حَرْثٍ وزرع وريٍّ ونحو ذلك..[2]

فلح – يفلح ، فلاحة :

–فلح للقوم أو بهم : زين البيع والشراء للبائع والمشتري منهم

فلاحة :

1–مصدر فلح . 2 – حراثة وزراعة[3].

[1] جان مينو ,مدخل الى علم السياسية ,ط4 ,بيروت ,عوديات للنشر والطباعة ,1986 ,ص 76 .

[2] مجمع اللغة العربية , المعجم الوسيط , ط4 , مكتبة الشروق الدولية , 2004 , ص 44 .

[3] جبران مسعود , المعجم الرائد , ط7 , دار العالم للملايين, 1992, ص 89.

2 – التعريف الزراعة اصطلاحا : تعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان.

تعريف الزراعة بانها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا نظرا لانه كان ينظر إلى الزراعة قديما على انها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد وتصنف الزراعة العالمية إلى زراعة متقدمة واخرى متخلفة او تقليدية وثالثة نامية، والزراعة المتقدمة هي التي يتم فيها استخدام اساليب إنتاجية جديدة عصرية مما ادى الى إشباع رغبات السكان. اما الزراعة المتخلفة او التقليدية فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر إنتاجية تقليدية اي قديمة غير متطورة في إنتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان .

اما الزراعة النامية فهي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الصنفين السابقين من الزراعة ، اي تلك الزرعات التقليدية التي بدات تاخذ باسباب التقدم عن طريق استخدام وسائل إنتاجية عصرية[1].

**ثالثا :** تعريف السياسة الفلاحية .

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية هذه الاهداف غالبا ما ترمي الى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه, وهذه الأهداف تتطلب من الدولة ايضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة ايضا

[1] حنان عبد الكريم عمران الدليمي الزراعة مفهومها– اهميتها –مناهج بحثها,متحصل عليه من : http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=34810 يوم السبت 14 12 2013 الساعة . 17:05.

الموازنة بين مجموعة من الاهداف المختلفة تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات[1].

كما تم تعريفها بصيغة اخرى " عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف او مجموعة من الاهداف في فترة زمنية معينة .

جاء تعريفها على انها " نمط لتخصيص الموارد اكثر فعالية من السوق في حالة عدم استقرار هذا الاخير ، وضمن هذا التعريف، بان السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الاسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد ضبط احتياجاتها الغذائية[2].

ولتقديم برامج السياسات الزراعية لا بد من :

- فحص الظروف والمشكلات وتحديد افضل الاوضاع .

ـ دراسة عناصر السياسة الزراعية المقترحة ووصفها وصفا دقيقا بهدف تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

ـ معرفة مدى ملاءمة الاساليب للتشريعات والعادات والتقاليد السائدة.

- لتعرف على مدى فاعلية الاساليب في تحقيق الاهداف المنشودة ومقارنة تكاليفها مع الفوائد المحققة.

[1] خليل حسين ,السياسات الزراعية في الدول العربية , متحصل عليه من :

http//drkalihussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_8453.html

يوم السبت ,14-12-2013,الساعة 17:05 .

[2] فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص؛ 74

## المطلب الثاني : انواع السياسات الفلاحية

لم تتخلى اي دولة عبر التاريخ عن التدخل في تبني سياسة زراعية مختلفة وذالك قصد الوصول الى عملية الاكتفاء الذاتي , وبعد التصدير الى الخارج, بغية تاميم أمنها الغذائي الذي أصبح يهدد.سيادة الدول وبقائها, ومن خلال ذلك يمكن تقديم تصنيف للسياسات الزراعية كالآتي :

### 1_ سياسات الثورة الزراعية:

اقترن مفهوم الثورة الزراعية بمفهوم الثورات الاشتراكية والليبرالية, ولكن الثورة تبقى منقوصة اذا لم تقترن بحل المسالة الزراعية(في صالح كادحي الزراعة وتحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاكين العقاريين), ولكن اختلف مفهومها حيث يعني " الإجراءات والتدابير والوسائل التي تعتمدها الحكومات لإحداث جذري وجوهري في أنماط الاستثمارات الزراعية السائدة، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما ونوعا بهدف تلبية الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية وتحقيق فائض منها للتصدير[1].

من خلال التعريف يتبين بان الثورة تعني التغير الشامل اي الرفض الجذري لكل الاشكال والصور السائدة للوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية، ولما لا الوصول إلى فائض الانتاج يسمح لها بالتصدير والحصول على العملة الصعبة.

### 2_ سياسة التوجيه الزراعي:

ونجدها بين الدول الراسمالية وبشكل كبير في دول اوروبا الغربية، وتجمع بين مبداين الحرية

[1] رشيد (يومعالي) إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين النظري و التطبيق: متحصل عليه من , http://www.essalamonline.com/ara/permalink/13739.html يوم 20 03 2013 ساعة 10:36

الاقتصادية والتدخل الحكومي في الحالات الضرورية، وقد امنت هذه السياسات فعاليتها من خلال زيادة الفائض الاقتصادي من الزراعة[1].

3_ سياسة الإصلاح الزراعي:

الإصلاح الزراعي " هو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لاحداث تغييرات ايجابية في الحقوق المتعلقة بالارض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات الغاء احتكار الارض الزراعية او تقليصه وضمان توزيع اكثر عدالة في الثروة والدخول"، وعرف تطبيق الاصلاح الزراعي في الدول الراسمالية والاشتراكية.

حيث طبق الاصلاح الزراعي في الدول الراسمالية بتطبيق قوانين الاصلاح الزراعي عن طريق الضغط من الاعلى، وذلك من خلال قيام الدولة بتاميم الاراضي الزراعية بضغط من كبار الملاكين الزراعيين للتخلص من الأرض الأقل خصوبة والحصول على التعويضات على هذه الاراضي التي تم تاميمها[2].

وبالنسبة للدول الاشتراكية فكان تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي باسلوب الضغط من الاسفل، ويكون عن طريق الضغط من المعارضة السياسية والمظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها الحركة الفلاحية، ويكون تطبيق القوانين حسب درجة نجاح الدولة او فشلها في قمع المعارضة, فاذا قامت الدولة باحتواء الحركة

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ص 85

[2] صلاح وزان, الإصلاح الزراعي, متحصل عليه من :http://www.marefa.org/index.php يوم الثلاثاء 18 03 2014 ,على الساعة ,23:34

الفلاحية فانها لا تقوم بتطبيق قوانين التاميم اذا كانت تلحق ضرر بكبار الملاكين الزراعيين، اما اذا حدث العكس فان الدولة تستجيب لمطالب الحركة الفلاحية كما حصل فى المكسيك وفنلندا[1].

## المطلب الثالث : اهداف السياسة الفلاحية

تعتبر السياسة الفلاحية من اهم عناصر التنمية الاقتصادية نظرا لارتباطها الكلي بها في اي دولة، وبالتالي فان اهداف السياسة الفلاحية تدخل ضمن اهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني ان تحقيق اهداف السياسة الفلاحية هو تحقيق لجزء من اهداف التنمية الاقتصادية، حيث ان السياسة الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1-زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج وتحسين الزراعية.

2-زيادة الانتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الاخرى، خاصة قطاع الصناعة.

3-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من ماكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من صحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.

4-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على انتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق اعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب

[1] صلاح وزان, موقع الكتروني سابق .

التوسع في الإستثمار في المجلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.

5-التوسع في الهيكل الانتاجي باستحداث وحدات انتاجية جديدة او تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية او الحيوانية، من خلال التوسع الافقي والراسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الانتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الارشاد الزراعي.

6-تحقيق التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الانتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين ابرز عناصر التنمية الاقتصادية واهم اهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين اساسين هما:

-توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

-تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات

7-نشر العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف افراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الانتاج، وهو الهدف الاساسي لمعظم الحكومات

8- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار[1] .

[1] بن عمر الاخضر,"آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية "مذكرة الماجستير , في علوم التسيير تخصص :نقود ومالية ,مذكرة جامعة الجزائر ,2006-2007 ,ص 77

## المطلب الرابع : مقومات السياسة الفلاحية

لبلوغ الاهداف المقدمة في المطلب السابق, يمكن التطرق الى اهم المقومات السياسة الفلاحية والمرتبطة بالموارد الطبيعية والظروف المناخية والثروة النباتية والحيوانية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الاراضي الزراعية :

تمثل الارضي الزراعية القاعدة الاساسية للانتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف الى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي : -محور زيادة الانتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة( التوسع الأفقي).

-محور زيادة الانتاج بزيادة المساحة المحصولية( التكثيف المحصولي).

-محور زيادة الانتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة( التوسع الرأسي.)

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة الى اخرى، فنجد ان الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الانتاجية، اما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الاول، مما يجعلها تحتاج الى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الاراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكات الري، توصيل ,الكهرباء، بناء الجسور، ... الخ)، لذا على هذه الدول ان تاحذ حذو الدول التقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.[1]

[1] النمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مصر، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 ، ص 100.

2- الموارد المائية :

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لامكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة الى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة فيما يلي:

-ارتفاع معدلات نمو السكان.

-التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.

-التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لاغلبية سكان العالم.

-الانماط الزراعية الانتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي الى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.

-عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.

-غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه[1].

ان هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول وخاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على:

- تحسين كفاءة البنية التحتية لانظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية باتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري) .

-اتباع طرق انتاجية المحصول (الكمية المنتجة في المساحة )التي تقتصد مياه الري وتخفض التكاليف .

[1] حمدي سالم، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية دمشق، سوريا، كانون الأول ، 2000ص 34

-تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وانشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات توسيع وتطوير شبكات واساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية[1].

3 - الثروة الحيوانية والنباتية :

يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لان الهدف الرئيسي لاي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع اهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الانتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الامر ان تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الاسواق، سواء الداخلية او الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لافراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الانتاجي في هذا القطاع[2]

[1] عزاوي أعمر " استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية "وواقع زراعة النخيل في الجزائر , اطروحة الدكتوراه, العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر 2005 , ص9 .

[2] عامر الجبارين, حلقة نقاش على هامش اجتماع الجمعية العمومية للمجلس العربي , القاهرة 09-11-2006 ,ص6

## المبحث الثاني : الابعاد الاستراتيجية للسياسة الفلاحية

### المطلب الاول : البعد الاقتصادي

يهدف هذا البعد لتحقيق الامن الغذائي وفشل هذه السياسات يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة مما يعنى زيادة عجز ميزان مدفوعاتها ويؤدبها الى الاستيراد لتحقيق امنها الغذائي.

كذلك فان الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الاسعار نتيجة ارتفاعها في الاسواق العالمية وبالتالي فقد العملة المحلية قيمتها الشرائية ، بالاضافة إلى عجز ميزان مدفوعات تلك الدولة وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها الى اعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لافراد المجتمع.[1]

### المطلب الثاني : البعد السياسي

يرتبط الامن الغذائي ارتباطا وثيقا بالامن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة للمواد الغذائية، ولقد شهد العالم عدة احداث اظهرت مدى استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الانظمة, ففي سنة 1956 تم وقف الامدادات الغذائية لمصر بسبب ازمة السويس، واستخدمت صادرات الغذاء كسلاح لوقف انتشار الاسلحة في الاتحاد السوفييتي و اما في سنة 1994فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض إنتاج الفراولة من أجل التصدير على مصر بدل زراعة القمح لتضمن تبعيتها لها في هذا المنتج, وبالتالي يصبح وسيلة ضغط سياسية على مصر.[2]

[1] حوشين كمال" إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه" جامعة الجزائر، 2007، ص؛ 268.

[2] الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

## المطلب الثالث: البعد الاجتماعي

يعتبر الغذاء من اهم الحاجات الاساسية التي يحتاجها الإنسان في حياته لكي تستمر بصورة صحيحة ونشطة، ونتيجة العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، لم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة اقصادية وسياسية بل تعدت لتصبح مشكلة اجتماعية , ومن المظاهر الاجتماعية لمسالة ا زمة الغذاء

ما يلي:

– انخفاض مداخيل المزارعين نتيجة انخفاض الانتاج الزراعي مما يدفع إلى البحث عن عمل في قطاعات غير زراعية.

ـ انتشار البطالة نتيجة نزوح المزارعين من الريف الى المدينة بحثا عن العمل.

ـ ارتفاع الاسعار الغذائية في الاسواق العالمية مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد[1].

[1] الصادق عوض بشير , **مرجعسابق** , 22 .

# الفصل الثاني : واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني

## المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي الجزائري

### المطلب الأول : اهمية القطاع الفلاحي الجزائري

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فان القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الاجمالي .وتسعى السياسات الزراعية المتبعة الى تحقيق نسبة عالية من الامن الغذائي، بل انها تتوقع الوصول الى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير ان ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة. ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له امكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من اهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي .[1]

وتتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المدخلات البشرية والمادية باسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما انها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الفلاحي, بما يؤدي الى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الفلاحي ذاته ومن ناحية اخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات

[1] محمد ساكر العربي : "الفلاحة والامن الغذائي في الجزائر", المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية , الجزائر,الجزء 39, العدد1, 2001, ص 88.

القطاع الفلاحي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما .

ان قطاع الفلاحة في الجزائر قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية نتيجة لتهميش واستغلاله من طرف المعمرين في زراعة الكروم لتلبية الاحتياجات الاوروبية .

اما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الفلاحي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل ( والخاطئ )على إستراتيجية التصنيع كاساس للتنمية، باتباع نهج استراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة اهمية قصوى واهمال القطاعات الاخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية[1]

## المطلب الثاني : مقومات القطاع الفلاحي الجزائري

تعتبر الجزائر من اكبر الدول العربية مساحة حيث بلغت 2,381,741كلم مربع, تساعدها لتوفير الغذاء الضروري للمواطنين .

**أولا: الموارد الطبيعية :**

تتمتع الجزائر بموارد زراعية طبيعية هامة مما يؤهلها لتحقيق امنها الغذائي عن طريق الاعتماد على انتاجها المحلي وفيما يلي اهم هذه الموارد:

أ – الاراضي الزراعية: يمكن تصنيف هذه الاراضي الى ثلاثة اصناف:

1–الاراضي القابلة للزراعة: وتشمل الاراضي المستغلة وغير المستغلة والتي تدخل في نطاق الاراضي الممكن استصلاحها, ونقدر مساحة الاراضي القابلة للزراعة ب42.2مليون هكتار, ويتم استخدام هذه

[1] حزار بلال ,"السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر" مذكرة ماجستير , جامعة باتنة ,2012, ص43.

الاراضي في انتاج المحاصيل المستديمة والموسمية ومساحة للغابات والمراعى وهناك مساحات متروكة[1] والجدول التالي يوضح استخدام الاراضي الفلاحية في الجزائر وتوافر على امكانيات زراعية هامة

**جدول رقم(1)**

**توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر**

المساحة( هكتار)

| البيان | المساحة | النسبة (%) |
|---|---|---|
| المساحة الزراعية الصالحة | 8.381.680 | 19,7 |
| مراعي ومجاري | 32.824.410 | 77,8 |
| اراضي الاستغلالات الفلاحية –غير منتجة | 1.063.510 | 2,5 |
| الاجمالي | 42.209.600 | 100 |

**المصدر** : الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية

من خلال الجدول يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة 19.7% ونسبة المراعي والمجاري 77.8%، وهو ما ينعكس سلبا على الانتاج الزراعي ولذلك وجب على الحكومة توسيع الاراضي الصالحة للزراعة بما يحقق لها زيادة في الانتاج.

بالاضافة الى ذلك هناك اراضي الاستغلالات الفلاحية الغير المنتجة والتي تمثل 2.5% وهي صغيرة الا انه لا يعقل ان يبقى اكثر من 1.063.510 هكتار غير منتجة بصورة دائمة، لان ذلك يعدد تبديدا لعنصر الارض.

وما يلاحظ كذلك على مساحة الغابات انها تشغل مساحات شاسعة، الا انها تختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وانتاجيتها، اذ الملاحظ وجود غابات كثيفة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة، هذا الى جانب تعرضها الى الانتهاكات والتعديلات والاستغلال التجاري الجائر، والحرث،

[1] لزناقي إبراهيم، "القطاع الزراعي الجزائري وتحديك العولمة"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 38.

والتحطيب، والحرائق، والامراض، والجفاف، مما يساهم في تدهور خصائصها من حيث النواة والانتاجية والكثافة والتوازن البيئي.

اما فيما يخص المراعي في الجزائر فتاخذ النسبة الكبيرة من مساحة الاراضي القابلة للزراعة، ورغم كبر مساحتها الا انها تتميز بانخفاض انتاجيتها من اللحوم لعدد من الاسباب الفنية والاقتصادية، منها عدم انتظام توزيع نقاط المياه والرعي الجائر لذا فن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مروية يسهم في توفير الاعلاف في مواسم الجفاف وبالتالي تحسين الانتاج الحيواني بجانب زراعة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.

2- الاراضي الصالحة للزراعة:

ويعبر عنها بالاراضي المستغلة فعليا في الانتاج الزراعي حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

**جدول رقم(2)**

**توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر**

الوحدة( هكتار)

| البيان | المساحة | النسبة (%) |
|---|---|---|
| اراضي معشوشبة | 4.109.965 | 49,77 |
| اراضي مستريحة | 3.382.880 | 40,7 |
| مروج طبيعية | 703.969 | 8,4 |
| الكروم | 99.434 | 1,2 |
| الزراع المثمرة | 25.434 | 0,2 |
| **الاجمالي** | 8.321.680 | 100 |

**المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000

نلاحظ من خلال الجدول ان المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.3 مليون هكتار، وهو ما يعني ان الجزء الاكبر من المساحة غير صالح للزراعة، وبالتالي محدودية الاراضي الزراعية في الجزائر، حيث مثلت كما ذكرنا سابقا 19.8% من الاراضي القابلة للزراعة اي 3.5% من مساحة البلاد.

وتشتمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحرث والتي نتقسم إلى (مزروعات عشبية وأراضي مستريحة) ، ومزروعات دائمة والتي تقسم إلى (مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم), والأراضي المستريحة تمثل ثاني اكبر نسبة من الاراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعنى الجزء الكبير من الاراضي غير مستغل وهذا راجع اما الى مشكل الجفاف او التصحر ولنقص الامكانيات اللازمةلاستغلالها.

ولذلك قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الاراضي قصد توسيع مساحة الاراضي المستغلة في الزراعة، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات لتشجيع استغلال هذه الاراضي لكن ذلك لم يسهم في زيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة.

3- المساحة المحصولية:

وهي " تلك المساحة من الاراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة "، والملاحظ على اغلب الاراضي الزراعية في الجزائر انها تطبق الدورة الاحادية اي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها تطوير العمل الزراعي وزيادة الدورات وذلك عن طريق اتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في انتاجية الارض[1].

[1] عبد القادر فاضل ,"القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة , اطروحة دكتوراه ,جامعة الجزائر ,2007,ص 47

**ب** – الموارد المائية:

المصادر (حجم المياه ) الى مياه سطحية ومياه جوفية :

ـ المياه السطحية: وتشمل مياه الوديان والانهار والتي قليلة في الجزائر, وقدرت كميتها ب 15.4 مليار متر مكعب في السنة ولا يستغل منها 20% والباقي يصب في البحار والشطوط، وتعبر الامطار الموارد الرئيسية للمياه السطحية حيث قدرت كمية الامطار التي تتساقط على الجزائر 13325 مليمتر في السنة، ويتصف الهطول المطري بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الزراعة وانتاجيتها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

ـ المياه الجوفية:

بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، لكن حجم المستغل منها 3.2 مليار متر مكعب منها 1.8 مليار متر مكعب في الشمال و1.4 مليار متر مكعب فى الجنوب[1].

وحسب بعض الدراسات فلقد بلغت احتياجات الجزائر من المياه 6 مليار متر مكعب، ولذلك قامت الجزائر باتباع سياسة جديدة في هذا المجال تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري مثل الري بالتقطير وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحليت مياه البحر .

[1] عبد القادر فاضل, مرجع سابق ,ص40

**ثانيا: الموارد البشرية والمالية**

إلى جانب الموارد الطبيعية المتوفرة هناك الموارد البشرية التي تزخر بها الجزائر، حيث نرى نقصها بالقطاع الفلاحي بالرغم من اعتماد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام المكننة، الى جانب الموارد البشرية هناك الموارد المالية التي تعد متوفرة نظرا لامتلاك الجزائر فوائض مالية معتبرة ناجمة عن ارتفاع اسعار الطاقة.

**1- نقص اليد العاملة:**

تشكل الموارد البشرية عاملا دافعا للتنمية او عاملا مثبطا ومعوقا لها, حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية من اهم الاهداف والتحديات التي تتوخاها عملية التنمية في الجزائر.

فنقص الايادي العاملة في الجزائر التي بلغت قيمتها 142289 نسمة بحوالي ق21.7 % في سنة 2000 من اجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الاخرى يؤدي الى انخفاض الانتاجية، فالهجرة من الريف الى المدينة بسبب ظروف الحياة في الريف يؤدي الى خسائر كبيرة بالاغذية والمحاصيل لعدم توفر الايدي العاملة للجني والحصاد وزراعة المساحات الصالحة للزراعة، في انتاج هذا الى جانب انخفاض المستوى العلمي والتقني للاساليب الحديثة وكذلك ارتفاع نسبة كبار السن في التركيب الهرمي للعمال الزراعيين، اضافة الى زيادة عدد سكان الجزائر الذي بلغ في سنة 2000 ما يقارب 31 مليون نسمة اذ ان زيادة عدد السكان يؤدي الى ارتفاع نسبة الاطفال وانخفاض النشطين اقتصاديا, وهو ما ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية وخاصة على المدى القصير[1].

[1] الطاهر مبروكي , "الامن الغذائي في المغرب ",مجلة الباحث , ورقلة العدد 9 , 2011 , ص195

2 -الموارد المالية:

تمتلك الجزائر غلافا ماليا معتبرا يساعدها على تحقيق معدلات مرغوب فيها من النمو في القطاع الزراعي حيث بلغ الاحتياطي النقدي 200 مليار دولار سنة 2013، مسجلا ارتفاعا كبيرا عن سنة 2001 التي بلغ فيها 46 مليار دولار ويعود السبب الى الارتفاع في اسعار البترول [1].

وتشير الاحصاءات ان العشر السنوات الاخيرة شهدت نمو في حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي، حيث حشدت الجزائر .215.686 مليار دج رصد مباشرة من ميزانية الدولة بغرض تحفيز الاستثمار في الاقتصاد الفلاحي سنة2013 .[2]

[1] عمر جنينة, "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر" مداخلة: ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة ,جامعة المسيلة ,15-16نوفمبر 2011

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ,العدد 72, 16صفر عام 1434هـ الموافق ل: 30ديسمبر 2012 . (قانون المالية سنة 2013) , ص 26 ,

## المطلب الثالث : مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

ان السياسة الفلاحية الجزائرية مرت بعدة تجارب واصلاحات جعلت منها حقل تجارب مستوحات من ايديولوجات مستوردة لا تتلاءم مع مقوماتها الطبيعية والاصيلة مما نجم عنها مشاكل ومعوقات جمة نتطرق الى اهمها كآلاتي:

### 1_ المشاكل الطبيعية :

تعد الموارد الطبيعية اهم عنصر من عناصر الانتاج بحيث عدم وجود موارد ارضية زراعية يعني عدم وجود انتاج ولا معنى لراس المال والعمالة في هذا القطاع, واي مشكل في هذه الموارد يكون له الاثر السلبي على الانتاجية الزراعية وعلى الجهود المبذولة لتطوير الانتاج الزراعي ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية هي:

**أولا**– مشاكل تتعلق بالموارد الأرضية:

تتوزع الاراضي الزراعية في الجزائر الى اراضي مستعملة للفلاحه، و اراضي صالحة للزراعة و اخرى تتمثل في غابية و اراضي غير صالحة للزراعة ،حلفائية[1].

والمساحة المحصولية المستعملة حسب ما ذكرناه سابقا بلغت 8351680 هكتار، حيث نجد بانها تعتبر ضئيلة مقارنة بمساحة الاراضي القابلة للزراعة، بالاضافة الى ان مساحة الاراضي الغير المزروعة في الجزائر مزروعة مطرية، وبالتالي تبرز الاهمية للسيطرة على مياه الامطار وادارتها بما يحقق تحويل جزء من هذه الاراضي الى زراعات مروية وزيادة انتاجية الاراضي نتيجة تنظيم عملية الري.

[1] بلال حزار ,مرجع سابق70

بالاضافة الى كل هذا وجب على الحكومة الجزائرية حماية الاراضي الزراعة من عملية التوسع العمراني، والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تاتي على النحو التالي:

– مشكل ملوحة التربة : وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد اصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الاسراف في عملية الري مع عدم اتمام عملية الصرف الى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الانتاج الزراعي، والتي منها انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الانتاجية، وعدم القدرة على التوسع الافقي في الزراعة، ومن امثلة ظهور هذه الظاهرة بالجزائر التملح في مشروع "ماكنوا قرب وهران"[1] .

– ظاهرة انجراف والتعرية : الى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الاراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية، سواء الانجراف المائي ، ما يضطر المزارعين الى هجرة هذه الاراضي وهو يؤدي الى خروجها من دائرة الاستثمار الفلاحي، حيث نجد ان نسبة 82% من الاراضي المطرية تتعرض لهذه الظاهرة في الجزائر" ومساحتها المقدرة ب3,49مليون هكتار[2]" .

والمشكل الثالث الذي يصيب التربة الزراعية هو التعرية، حيث ينجم عن قيام السكان بتهيئة الارض عن طريق الحرث العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر، مما يؤدي الى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية في حالة الموسم الجاف او بواسطة المياه الجارية عند سقوط الامطار[3].

[1] فوزية غربي, مرجع سابق ص 226

[2] خارطة استثمارية زراعية عربية لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى ,الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي, الخرطوم, 2012, ص 7

[3] فوزية غربي, نفس المرجع, ص 226

-ظاهرة التصحر: لقد حددت الامم المتحدة اربعة حالات للتصحر تمثلت: " التصحر الشديد جدا: ويتمثل بتحول الارض إلى وضعية غير منتجة تماما، وهذه لا يمكن استصلاحها الا بتكاليف باهظة وعلى مساحات محدودة في كثير من الاحيان، مع العلم ان هذه الاراضي كانت تمتع بقدرات انتاجية كبيرة.

1- التصحر الشديد: وينعكس بانتشار النباتات غير المرغوب فيها وانخفاض الانتاج النباتي بحدود 50%

3- "التصحر المعتدل: حيث ينخفض الانتاج النباتي بحدود 25%.

4- التصحر الطفيف ويتمثل بحدوث تلف او صير طفيف في الغطاء النباتي او التربة.

وتعتبر الحالة الاولى الاكثر انتشار في الجزائر، وترجع الى نمط استخدام الاراضي الزراعية، من خلال

القطع السيئ للاشجار لاستخدامها كخشب وقود، وهو ما يؤثر على مساحة الغابات وبالتالي فان هذا العامل يسهم بشكل مباشر في تدهور البيئة وتوجهها نحو الجفاف.

**2_ مشكلة الموارد المائية:**

لا شك ان العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الغذائي، نظرا لكون الانتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر إلى الاحصائيات السابقة عن المتاح من المياه في الجزائر, نجد نقص في مواردها المائية, بالإضافة إلى مشكلة هدرها بسبب الاساليب التقليدية للري هذا الى جانب تعرضها للتلوث الصناعي، كل هذا يؤدي الى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبالتالي وجب عليها اتخاذ اجراءات وقائية اكثر فاعلية لحماية مواردها المائية من النقصان والعمل على تطوير اساليب الري المستخدمة في الزراعة[1].

[1] فوزية غربي, مرجع سابق, ص 227 .

**المشاكل البشرية** تتمثل المشاكل البشرية في المسائل التالية :

**أ—** اختلال التوازن بين السكان والموارد الارضية الزراعية : زيادة معدل نمو السكان في الجزائر 35,100م نسمة سنة 2009 وسنة 2011 تقدر 36,414م نسمة من اهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع الى امور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الارضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بان اصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الاصح هو عدم الاستغلال الامثل للموارد بالاضافة الى الصراعات القائمة بين الدول من احتكار وحروب..الخ . ولذلك فان الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الاراضي المزروعة في الجزائر يخلق مشكلة اقتصادية الا وهي مشكلة توفير الغذاء، وللقضاء عليها وجب على الدولة توسيع ما يسمح بزيادة الانتاج [1].

**ب**– الهجرة من الريف الى المدينة:

ان هجرة السكان من الريف الى المدينة تزيد من اعباء الزراعة نتيجة تغيير انماط الغذاء المطلوب، بالاضافة الى الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الاقتطاع من فوائض الزراعة ليس للتنمية الزراعية وانما لتنمية قطاعات اخرى نتيجة زيادة احتياجات السكان .

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 22,140 مليون نسمة في حين بلغ سكان الريف 12,960مليون نسمة من عدد السكان الإجمالي المقدر35,100مليون نسمة سنة 2009، ويدل الفارق بين القيمتين عن حجم من الريف الى المدينة وهذا بالمقارنة بسنة 2011 التي تراجعت فيها نسبة سكان الريف الى11,383مليون نسمة وان للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية والتجديد

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 , ص 1

الفلاحي والريفي في الجزائر وذلك من خلال تحسين الاوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الملائم بما يسمح بتثبيت السكان وجذب سكان المدن الى الريف من خص توفير الدعم اللازم والفعلي للفلاحين.[1]

**ـ المشاكل التكنولوجية:**

يعكس تخلف الانتاجية الزراعية الجزائرية تخلف المستوى التكنولوجي للانتاج، فما زالت الزراعة تعتمد على وسائل غير فنية بالاضافة إلى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور غير المحسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي الى المساحة المزروعة ما يسمح بزيادة الانتاج إلى استخدام الاسمدة ومشاكل الاراضي المالحة ونقص الارشاد الزراعي في مجال استخدام المعدلات السمادية المثلى.

ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية الى صغر الحيازات الزراعة، وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع اسعارها.[2]

[1] الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ,المنظمة العربية للتنمية الزراعية,الخرطوم ,2012, ص 4

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010، ص: 313.

## المبحث الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ولما يستوعبه من حجم القوة العاملة الاجمالية خاصة في المناطق الريفية، وهو ما نتناوله فيما يلي :

### المطلب الاول : مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الوطني من دولة لى اخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والاهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الفلاحي اهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من اهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد[1]، والجدول الاتي يوضح تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

**الجدول رقم (3)**

**تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر**

**للفترة 2009-2011 بالأسعار الجارية**

مليون دولار امريكي

| الناتج المحلي الاجمالي | | | الناتج الزراعي الاجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 2010 | 2011 | 2009 | 2010 | 2011 |
| 137746.70 | 161734.40 | 198769.10 | 12820.26 | 13644.41 | 16110.62 |

**المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

[1] نور الدين منى، خالد السبع التجار، استراتيجية الامن الغذائي، سوريا, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ص: 57.

من الجدول نلاحظ ان الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2009 –2011 ,حيث انتقل من 12820.26مليون دولار امريكي الى 16110.62 مليون دولار امريكي، وان الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة ارتفع 137746.70مليون دولار امريكي الي 198769.10مليون دولار امريكي ، مما يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي كانت اكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي، بسبب التطور الحاصل في القطاعات الاخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، خاصة مع ارتفاع اسعاره خلال بداية الالفية الثالثة الى اكثر من 140 دولار للبرميل , وهذا راجع الى عدم مواكبة تطور الانتاج الزراعي واسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الاخرى كما ذكرنا سابقا .

## المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي يمثل عدد السكان بها حوالي 11,383مليون نسمة من مجموع السكان في سنة 2011، وان نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر ب 2%سنويا، وهو ما يبين امكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الاشارة اليه هو ان القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية[1].

ولاعطاء صورة عن مساهمة قطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل وتطورها نقوم بدراسة وتحليل الجدول التالي:

[1] عمر جنينة , مرجع سابق .

**الجدول رقم (4)**

**تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع الفلاحي**

**الجزائري خلال الفترة 2009-2011** الوحدة :ألف نسمة

| السنة | القوى العاملة الكلية | القوى العاملة الزراعية |
|---|---|---|
| **2009** | 14638.00 | 3157.00 |
| **2010** | 14968.00 | 3175.00 |
| **2011** | 15285.00 | 3188.00 |

**المصدر:** المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

من الجدول نلاحظ انه خلال الفترة 2009-2011 ان قوة العمالة الزراعية عرفت تغير طفيفا3157.00 ألف نسمة سنة 2009 و 3188.00 ألف نسمة سنة 2011 عكس قوة العمالة الكلية لباقي القطاعات الاخر14638.00ألف نسمة و15285.00ألف نسمة في نفس الفترة ، مما يقلل من الاستقرار ويؤدي إلى هروب العديد منهم الى العمل في القطاعات الاكثر استقرارا واجرا ، ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الاخيرة من خلال تطبيق . برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من 2008

## المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصناعة.

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما واساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الاهمية في تقديم المواد الاولية الازمة لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالاسمدة، مستلزمات الانتاج الزراعي من جهة اخرى، وقد اثبتت التجربة ان تاخر الزراعة يمكن ان يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع

الإقتصاد الوطني، وبالمقابل فان عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكل عائقا امام تطور الانتاج والانتاجية في الزراعة.

ان تحقيق زيادة في الانتاج السلعي الزراعي يعد من اهم شروط نجاح التصنيع وتاتي هذه الضرورة من العلاقة الموضوعية التالية:

–ان زيادة الانتاج السلعي يعد امرا ضروريا من اجل توفير المواد الغذائية لعمال الصناعة، وكذلك من اجل توفير المواد الاولية الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تاتي اهمية الانتاج الزراعي في تطوير الصناعة، وانه كلما كان الفائض في الانتاج الزراعي كبيرا ازدادت سرعة نمو الانتاج الصناعي .

–ان انشاء فروع صناعية جديدة يتطلب قبل كل شيء سوقا داخلية، ولماّ كان الانتاج الزراعي يحتل حيزا كبيرا في عملية تجديد الانتاج في البلدان النامية عموما، فان القطاع الفلاحي يجب ان يساهم ويعمل على استيعاب الانتاج الصناعي، ولكي يقوم القطاع الفلاحي بهذه المهمة يجب ان تنمو القدرة الشرائية بشكل عام من اجل امتصاص السلع المصنوعة، ويتوقف تحقيق هذا الشرط قبل كل شيء على زيادة الانتاج في القطاع الفلاحي .

–ان اي تصنيع ناجح في بلد نام يجب ان يعتمد بالدرجة الاولى على مصادر التراكم الداخلية، ففي كل الظروف السائدة لدى اغلب الدول النامية يجب ان تكون الزراعة اهم مصادر التراكم، وان استغلال الزراعة كمصدر للتراكم من اجل تلبية احتياجات التصنيع تتطلب زيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب على حكومات هذه الدول تطبيق سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الانتاج والانتاجية الزراعية وبالتالي زيادة في القيمة المضافة[1] .

[1] غردي محمد , "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر3, كلية الاقتصاد , 2011ص36

لقد ساهم القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق اقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني الى منتجات صناعية نذكر منها[1]:

-وحدات صناعية المصبرات النباتية(طماطم، فلفل، جلبانة، حمص، زيتون).

-وحدات صناعة المصبرات الحيوانية.

-وحدات صناعية العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.

-وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب( استخدام جزئي للمواد الاولية المنتجة محليا).

-معامل صناعة المربيات الغذائية.

-وحدات صناعة الخمائر والخمور.

-وغيرها من المصانع التي انشات من اجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين الى منتجات صناعية اكثر قدرة على التخزين والتصريف، الا ان الصناعات الزراعية بمختلف انواعها وفي اغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي اعطى اهتماما بالغا لهذا النوع من الصناعة بتقديمه الدعم المالي والعيني للاشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال، والاكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الفلاحي الى زيادة الطلب على مدخلات الانتاج المختلفة (الاسمدة، الآليات الزراعية، ادوات ووسائل الري)، مما ادى اقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات، ويمكننا القول ان تطور القطاع الفلاحي ادى الى نهضة صناعية حقيقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الاخيرة [2].

[1] غردي محمد ,مرجع سابق ص 37

[2] عبدوا لحمصي، اقتصاد وتخطيط الصناعة، سوريا، جامعة دمشق، ص210 -216

## المطلب الرابع : مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

تبنت الجزائر في سياستها الاصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الزراعية، من خلال تخفيضها للرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز للتصدير، مما نتج عنه تحسن مشاركة الزراعة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

**أولا** –مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على اهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا اساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا اساسيا للسلع الوطنية اذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين[1] .

وتتمثل صادرات الجزائر من الانتاج الزراعي في الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها الى مجموع الصادرات الكلية خلال الفترة 2008–2011 .

[1] بن عمر الاخضر, مرجع سابق , 95

## الجدول رقم (5)

## تطور الكلي للصادرات والواردات الزراعية والغذائية في الجزائر

## خلال 2008-2011

الوحدة : بالمليون دولار امريكي

| البيان / سنة | الصادرات الكلية | الصادرات الزراعية | الصادرات الغذائية | الواردات الكلية | الواردات الزراعية | الواردات الغذائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008-2004 | 44335.49 | 1992.03 | 1401.10 | 25068.10 | 5861.72 | 4358.16 |
| 2010 | 45189.34 | 208.51 | 116.29 | 41191.89 | 7826.71 | 5515.01 |
| 2011 | 45189.34 | 208.51 | 116.29 | 41191.89 | 41191.89 | 5515.01 |

**المصدر** : التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2008-2011 فيها من1992.03 مليون دولار الى 208.51 مليون دولار، وهذا النمو كان بفضل تراجع الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية التي تراجعت الى 116.29مليون دولار امريكي الى مليون ، اما قيمة اجمالي الصادرات هي الاخرى عرفت تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، انتقلت فيه من 44335.49 مليون دولار امريكي الى 45189.34 مليون دولار امريكي , هذا ما يعني ان قيمة الصادرات الاجمالية كان اكبر بكثير من قيمة الصادرات الزراعية، وذلك بسبب الارتفاع الذي عرفته اسعار المواد البترولية في هذه الفترة، اما بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية الى مجموع قيمة الصادرات الكلية، فبالرغم من ارتفاعها نتيجة تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي ، نظرا للتراجع في صادرات الجرارات والاسمدة الكيميائية، وزيادة الاستهلاك المحلي، الذي يتوافق عادة مع الزيادة في عدد السكان، وكذلك الى زيادة صادرات المواد البترولية وارتفاع اسعارها من جهة اخرى.

**ثانيا :** مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردات الغذائية

ان زيادة كمية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير ان ارتفاع اسعار معظم هذا السلع في الاسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر هذا من خلال الجدول اعلاه, الذي يبين تطور الواردات الزراعية خلال الفترة 2008-2011

من **الجدول رقم(5)** السابق نلاحظ ان هناك ارتفاع في قيمة الواردات الزراعية من سنة الى اخرى فكانت 5861.72مليون دولار في سنة 2004-2008 لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 41191.89 مليون دولار في سنة 2011 ,وهذا النمو راجع الى الاسمدة الكيماوية ,الآلات الزراعية ( الجرارات ..... المعدات الفلاحية ... الخ, لان عملية النمو تحتاج الى استيراد تجهيزات ومواد اساسية لاستمرار عمل الجهاز الانتاجي القائم وتطويره لزيادة حجم الانتاج الزراعي المحلي .

# الفصل الثالث : السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر2001– 2014

## **المبحث الاول** : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2001– 2008)

### المطلب الاول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية BNDA

أبدت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي منذ سنة 2000 والهدف من ذلك هو تحقيق الامن الغذائي، وخير دليل على ذلك هو التطور التي مرت به السياسات كالمخطط الوطني الفلاحي لسنة 2001– 2004 الذي شهد تجاوز مجموعة برامج من حيث انه يرفع المزارع الى مصاف العون الاقتصادي الحر وذلك عبر استعمال ادوات المساعدة والحث على الاستثمار.

**أولا/** استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تمحورت استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز تدعيم المستثمرين الفلاحيين وذلك بتركيز على التدابير التالية:

1ـ الحفاظ على الموارد الطبيعية من اجل تنمية مستدامة.

2ـ استعمال احسن للقدرات الطبيعية.

3– تكثيف الانتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا الى تحقيق الامن الغذائي.

4– تكييف انظمة استغلال الاراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة بتحويلها لصالح زراعة الاشجار .

5– ضبط برنامج انتاجي ياخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ .

6- رفع الصادرات من المواد الفلاحية .

7-ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

8- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الاراضي الزراعية عن طريق الامتياز.

9- توفير الشروط لزيادة القدرة للانشطة والمنتوجات الفلاحية وانشاء مؤسسات فلاحية واخرى للصناعات الغذائية[1].

**ثانيا/** اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على توسيع الاراضي الفلاحية بكل انواعها وكذا رفع الانتاج خلال الفترة 2001- 2004، والجدول التالي يوضح الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها:

[1] عبد القادر فاضل مرجع سابق , ص110

## جدول رقم(6)

## تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004

الوحدة هكتار

| الفروع الفلاحية | الوضعية قبل الاهداف 2000 | اهداف عام 2004 |
|---|---|---|
| أراضي زراعة الحبوب | 3مليون هكتار منها 1.2مليون هكتار أراضي تكثيف زراعي | 5.5مليون هكتار منها 3مليون هكتار مستريحة |
| الأشجار المثمرة | 517000 مليون | هكتار1017000 هكتار |
| الكروم | 59000هكتار | 117000 هكتار |
| أراضي الزيتون | 164000هكتار | 242000هكتار |
| أراضي زراعة الخضار | 45000هكتار | 75000هكتار |
| أراضي الأشجار الغابية | 36000هكتار | 228000هكتار |
| النخيل | 10000 هكتار | 130000هكتار |
| أراضي زراعة البطاطا | 72000هكتار | 95000هكتار |

**المصدر**: غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادي الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 158.

من الجدول يتبين بان الاهداف المرجو تحقيقها من تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية تتمثل في زيادة مساحة جميع الاراضي الزراعة، فالاشجار المثمرة تسعى الجزائر لتحقيق ضعف ما كانت عليه المساحة في سنة 2000 الى جانب زيادة مساحة الكروم، وبعضها يفوق 7 مرات ما كانت عليه منها اراضي الاشجار الغابية، وبالتالي فان الحكومة الجزائرية تستهدف زيادة مساحة الاشجار المثمرة واالغابية بشكل كبير.

واما فيما يخص الاهداف التي تسعى تحقيقها فيما يتعلق بالانتاج فجاءت على النحو التالي:

## جدول رقم(7)

## تطور الإنتاج الزراعي في آفاق 2004

الوحدة :(قنطار)
:( لتر)

| الانتاج | متوسط الانتاج قبل المخطط | أهداف 2004 |
|---|---|---|
| الحبوب | 2400000 | 40000000 |
| البقوليات | 522000 | 1500000 |
| البطاطا | 10200000 | 19400000 |
| التمور | 300000 | 3100000 |
| الزيتون | 300000 | 400000 |
| الحليب | 1000000 لتر | 2000000 لتر |
| اللحوم الحمراء | 2800000 | 4000000 |
| اللحوم البيضاء | 170000 | 300000 |

**المصدر**: غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 159.

من خلال الجدول يتبين بان الحكومة الجزائرية تسعى إلى زيادة انتاج الحبوب والبقوليات والبطاطا والتمور بشكل كبير، إلى جانب الحليب الذي تسعى لتحقيق ضعف ما كان عليه، وهذا متوقف على درجة المراقبة من طرف الحكومة.

## المطلب الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية BNDA R

في هذا السياق الخاص تم اعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الريفية، والذي يعد امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية BNDA، باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية.

وقد شرع في تطبيقه في اطار برامج منوعة تتمحور اساسا حول:

1- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف .

2- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزل في المناطق المعزولة.

3- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وانشطتها عبر تحويل نظم الانتاج وتكييفه.

4- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الانتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الاحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تاهيلها بعد[1].

ومن اسباب الانتقال الى استراتيجية التنمية الريفية ما يلي:

- الحاجة إلى جواب شامل أمام تعقد المشكلات .

- الوعي الافضل بتنوع اوضاع المناطق الريفية .

ـ حدود المقاربات القطاعية وتهيئة الاقليم[2].

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة , مشروع جويلية ,2004, ص30

[2] عمار, ك , "لقاء مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية " جريدة الخبر, بتاريخ 27-11-2000, العدد 331 , رقم 6 .

وبصفة عامة فان استراتيجية التنمية الريفية المستدامة شرع فيها منذ سنة 2003، ومن بين الاعمال التي قامت بها الحكومة ما يلي:

1– المشاريع الجوارية والتحسين على كل المستويات: حيث تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية، يعطي امكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان وتدعيم انشطتهم الاقتصادية الاساسية وتوسيعها الى انشطة اخرى قصد تحسين دخلهم وبذلك تحسين مستوى ظروف معيشتهم.

2— اجراءات الدعم: ولقد اخذ دعم التنمية الريفية عدة ابعاد رئيسية:

– تكييف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، للتكفل افضل بدعم تنمية فروع الانتاج الفلاحي ودعم التصدير.

–استعمال صندوق اصلاح الاراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية,استجابة للحاجة الى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة.

– وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.

– انشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفى.

– تنظيم التدخلات بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتدخلات وزارة الموارد المائية من اجل انجاز سدود صغيرة[1].

[1] طالبي رياض," التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة "دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب," مذكرة الماجستير, جامعة سطيف , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, سنة 2010 , ص 152.

المطلب الثالث: اهم السياسات المتبعة في إطار : BNDA - BNDA R

لقد شمل المخططان عدة سياسات نذكر منها مايلى:

1–سياسة تنمية الموارد الارضية والمائية:

تشكل الارض والماء اهم عناصر القاعدة الإنتاجية، ولذلك فان تنميتها تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي افقيا وراسيا من خلال التوزيع الامثل لهذين الموردين.

وتشير بعض الدراسات إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الغير الزراعية والموارد المائية في الجزائر إلى نقص الخصوبة وانخفاض الإنتاجية وتعرض مخزون المياه الجوفية لاستنزاف جائر لزيادة إنشاء مشاريع التوسع الزراعي الأفقي مما أدى إلى تدهور مساحات واسعة من تلك الأراضي وهبوط كبير في منسوب المياه وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية.

لحماية تلك الموارد الأرضية والمائية قامت الجزائر بإتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت في برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف " بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار وتجديد النخيل وتوسيعها " ويتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية والاستصلاح الكبرى عن طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما قامت بتنفيذ برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز وحماية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها بمشاركة سكان الريف[1].

كما قامت الجزائر بحماية التجمعات المائية بإتباع تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي بالإضافة إلى حجز الموارد المائية.

[1] عياش خديجة , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر "دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007 , مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر3 ,2010 ص82

2–سياسة حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول العربية إلى تنمية قطاعها الإنتاجي سواء منه النباتي أو الحيواني أو السمكي من خلال تنفيذ عدة برامج زراعية، ففي مجال تنمية الإنتاج النباتي قامت بإتباع سياسة التوسع الزراعي الأفقي عن طريق القيام باستصلاح أراضي زراعية جديدة سواء في الشمال أو في الجنوب بالإضافة إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة والنخيل،المشمش، التين...، والذي يعاب عليها أنها في تطبيقها على الواقع لم تعط النتائج المرجوة منها حيث لم تحقق الزيادة في مساحات وإنتاج المنتجات المعاشية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك قامت بإصلاح هذا الخلل عن طريق تقديم الدعم اللازم لتطوير انتاج كل من الحبوب والحمضيات وانتاج بذور البطاطا وزراعة الكروم مع التركيز على تطوير عملية الري للمساعدة على تحقيق ذلك.

أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني فلقد قامت بتنفيذ عدة مشروعات تمثلت في العمل على التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكثير، من خلال دعم التلقيح الاصطناعي، إلى جانب العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال تقديم الدعم للمستثمرين الذين يدمجون الزراعة العلفية في أنظمتهم الإنتاجية، وتقديم الدعم لصغار المنتجين لاقامة مشروعات تربية الحيوان وإنتاج الألبان واللحوم والبيض.

أما تنمية قطاع الإنتاج السمكي فلقد قامت الجزائر في الفترة ما بين2001—2004 بتحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق انجاز خرائط، وتوزيعها على المهنيين لتوجيههم مباشرة إلى المناطق المتواجد

فيها السمك، حيث تمت عملية البحث عن طريق معطيات (ج ب أس) وهو ما ساعد على التقليل من الجهد والطاقة[1].

[1] عيسى بن ناصر طوس، "مرجع سابق، ص: 228.

بعد التعرف على مخزون السمك قامت في المرحلة الثانية ما بين 2005– 2009 بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحديد عدد السفن بما يناسب مع الثروة السمكية، هذا كله إلى جانب اهتمامها بتربية الأسماك حيث شرعت في تنفيذ المشاريع الأولى والتي تم استلامها بقدرة انتاجية بلغت 10000 طن.

لكن يبقى القطاع الإنتاجي السمكي بعيدا كل البعد عن ما تتوافر عليه الجزائر من إمكانات, ويفسر ذلك بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في هذا القطاع[1].

3— سياسات التنمية الريفية:

يعانى الفرد الريفي في الجزائر من تخلف في مستوى الخدمات سواء كانت منها الخدمات التعليمية أو الاتصالاتية أو خدمات الطاقة هذه الأوضاع دفعته إلى الهجرة من الريف إلى المدينة ,ما أسهم في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وكذلك ترك هذه الأخيرة من دون استغلال.

للحد من تفاقم الهجرة الريفية قامت الجزائر بتنفيذ عدة برامج شملت الإسكان من خلال الاتفاقية المؤرخة في 26 فيفري 2002 المبرمة ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل السكن الريفي بالإضافة إلى العمل على:

– تحسين القرى وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية.

– التنويع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالتسويق والسياحة الريفية والحرف اليدوية والشركات الصغيرة والمتوسطة والطاقة المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاتصال.

[1] الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي , برنامج التجديد الفلاحي ,2006, ص09, 15

ـ حماية وتعزيز الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية كالغابات والسهوب والواحات والسواحل والأراضي الزراعة[1].

4— سياسات التجارة الخارجية:

في إطار سعي الجزائر لضمان تحقيق استمرارية تحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، يسمح بتحرير جزئي للمنتجات الفلاحية وإنشاء منطقة تجارة حرة، لحرية أكبر لتجارة المنتجات الفلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار النص التجاري المجسد بين الطرفين، مع العلم أن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 بعد حصوله على المصادقة من طرف البرلمان. بالإضافة إلى هذا الاتفاق قامت باتخاذ إجراءات وقائية تمثلت في الحجز الزراعي على السلع التي تسبب الضرر بصحة الإنسان من خلال إصدار القرار الوزاري المشترك في 18 ديسمبر 2002 والذي يكلف المسؤولين على المراكز الحدودية بمراقبة دخول الفسائل للتراب الوطني وهو ما سميناه سابقا بأمن الغذاء[2].

في عام 2007 قامت الجزائر بإعفاء بعض السلع الزراعية الضرورية كالبطاطا مثلا من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة وذلك من خص قانون رقم 10/07 المؤرخ في 19 سبتمبر 2007.

[1] الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي,مرجع سابق , ص15

[2] خاليصة مالكي, "تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزاية الموجودة في الزراعة ":دراسة حالة الجزائر ,مذكرة ماجستير جامعة سطيف , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2006,ص117.

5 ــ سياسات الدعم:

انتهجت الجزائر سياسية زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع الفلاحي, وذلك لرفع الإنتاج وتحسينه في القطاع، ومن أشكال الدعم التي قامت بها الدولة تخفيض نسب الفوائد على القروض إذ وصلت إلى صفر بالمائة، هذا إلى جانب استفادة الفلاحون ولأول مرة من مسح الديون التي بلغت 14 مليار دج سنة 2001، إضافة كل هذا قامت بتقديم الإعانات عن طريق الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المتخصصة في تربية المواشي والدواجن...)[1].

في سنة 2008 قامت الحكومة الجزائرية بدعم اقتناء التجهيزات الخاصة بتربية الدواجن والحيوانات الصغيرة حيث قدر ب 30% من قيمة التجهيزات، هذا إلى جانب تقديم منح لتطوير إنتاج الطماطم الصناعية وصلت إلى 2 دج/ كلغ كمنحة للإنتاج و1.50 دج/ كلغ كمنحة للتحويل، كما قامت بتقديم الدعم لتطوير الزراعة الجبلية حيث بلغ 36000 دج / هكتار , ودعم تكثير بذور الحبوب واقتناء واستعمال الأسمدة حيث بلغ 20% من السعر ودعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة[2].

لم تسلم سياسة الدعم من النقد حيث كان من المفروض على الدولة قبل أن تقوم بتقديم الدعم، وفي خطوة أولية القيام بإحصاء فلاحي بعدها تقوم بمسح وتنظيم أو إعادة توزيع العقار الفلاحي قبل الإقدام على أي مخطط للتنمية الريفية أو الفلاحية، بالإضافة إلى تطوير مكاتب الدراسات ومخابر التحليل وتحليل التربة ودراستها، لأن الفلاحون بعد مرور الوقت اكشفوا أن مردودية حقولهم هزيلة بسبب التربة التي لم تخضع لعملية التحليل والدراسة.

[1] خاليصة مالكي, مرجع سابق , ص 117.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق 2012, ص5

6— سياسة الأسعار الزراعية:

تقوم السياسة السعرية في الجزائر على سياسة السعر المدعوم لبعض المنتجات الزراعية، عن طريق شراء هذه المنتوجات أو تعلن عن نيتها بشرائها بهذا السعر تدعيما للمجهودات المبذولة وتحسين المستوى المعيشة [1].

7— سياسة التصنيع:

لم تستطع الجزائر الربط بين التطورين في القطاع الفلاحي والصناعي بشكل يسمح لها بزيادة عرض في أحد القطاعين نتيجة زيادة الطلب في الآخر، وهذا بالرغم من سعيها إلى تطوير الصناعات الغذائية الزراعية لتحقيق التكامل بينهما من خلال إقامة 300 فرع لتشجيع استشار الشباب التقنيين في الصناعات الغذائية، وازدياد حجم تكلفة الاستثمارات والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معمرة بعدما أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذا الفرع الحيوي في الاقتصاد، وتبقى الشركات الكبيرة التي تهتم بتحويل المنتج الفلاحية حكرا فقط على رجال الأعمال أصحاب النفوذ، ما يؤثر على استقرار الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني لغياب المنافسة وهو ما حدث في أزمة السكر والزيت[2].

[1] عياش خديجة , مرجع سابق , ص93.

[2] الماحي ثريا,"استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر", بين الواقع والمأمول,الملتقى الدولي الرابع , ص5.

## المطلب الرابع: تقييم السياسة الزراعية PNDA والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA R

**اولا :** تقييم السياسة الزراعية PNDA

رغم انتهاج الجزائر لسياسات جديدة تختلف تماما عن السياسات السابقة إلا أنه لا يمكن القول بأنه تم تحقيق الأهداف إلا بعد القيام بعملية تقييم للسياسات بالاعتماد على العناصر السابق ذكرها.

**1**–استغلال الموارد الزراعي ولقد جاء تطورها على النحو التالي:

**أ—** تطور المساحة المسقية: شهدت الفترة 2000— 2004 بداية الاهتمام بالزراعة المسقية، وقد أعطت السياسات التي انتهجتها الجزائر ثمارها من خلال زيادة ملموسة في مساحة الأراضي الزراعية المسقية، وهذا بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في بناء السدود وإقامة الحواجز المائية وحفر الآبار[1], والجدول التالي يوضح تطور الأراضي المسقية في الجزائر:

**جدول رقم(8)**

**تطور الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة 2000— 2004**

الوحدة: هكتار

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المساحة** | 350000 | 617427 | 644978 | 722320 | 793337 |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 44.

[1] رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية : لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2000، ص: 257.

نلاحظ من الجدول بأن المساحة المروية عرفت زيادة مستمرة من خلال الأربع سنوات مقارنة بسنة 2000، فمثلا في سنة 2004 بلغت 793337 هكتار بعدما كانت في سنة2000 حوالي 350000 هكتار، أي بزيادة قدرت بالضعف، وبالتالي برنامج أعطى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساحة المروية وأنتجت نجاحه.

**ب**–حجم القيمة المضافة الزراعية: عرفت القيمة المضافة الزراعية في الجزائر ارتفاعا محسوبا ابتداء من سنة 2000، وهذا بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والجدول التالي يوضح التطور في القيمة المضافة:

**جدول رقم(9)**

**تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000— 2004**

الوحدة (النسبة المئوية)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة الزراعية (مليار دينار ) | 322.01 | 411.5 | 415.1 | 496.3 | 511.7 |
| القيمة المضافة الاجمالية (مليار دينار ) | 3360.1 | 3485 | 3645.4 | 4234 | 5027.26 |
| نسبة القيمة المضافة الزراعية من الاجمالية | 9.52 | 11.81 | 11.81 | 11.72 | 10.18 |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 59.

من الجدول أعلاه يتضح بأن القيمة المضافة الزراعية شهدت ارتفاعا مستمرا ابتداء من سنة 2000، إلا أن نسبة القيمة المضافة الزراعية من الإجمالية عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان، وهذا راجع إلى زيادة القيمة المضافة الإجمالية.

الارتفاع في القيمة المضافة الزراعية لم يكن بشكل كبير خاصة إذا ما قارنا سنة 2003 بسنة 2004، وبالتالي فإن القطاع الزراعي، لا يزال يحتاج إلى بذل مجهودات أكبر يجعله قطاعا رائدا .

**ج ــ** حجم اليد العاملة الزراعية: إن من بين الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها في إطار برنامج التنمية الفلاحية زيادة حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي، وهذا عن طريق خلق مناصب شغل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، والجدول التالي يوضح عدد المناصب التي استطاع القطاع الفلاحي خلقها:

**جدول رقم(10):**

**تطور حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000ـــ 2004**

الوحدة ( نسمة )

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| | 142289 | **170398** | **138499** | **177929** | **166203** |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 65.

من خلال الجدول يتضح بأن حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الفلاحي تتصف بالتذبذب، إلا أنها تعد معمرة وهذا بفضل السياسة المتبعة من طرف الحكومة في إطار برنامج التنمية الفلاحية، الذي كان من بين أهدافه خلق مناصب جديدة ولكن وجب على الدولة بذل مزيد من الجهد لامتصاص البطالة كون الزراعة تتصف بكثافة اليد العاملة، وبالتالي لا يزال هذا القطاع بحاجة إلى المزيد من العمل.

**2**–الناتج الفلاحي

حيث شهد الانتاج النباتي والحيواني عدة تطورات جاءت على النحو التالي:

أ– الناتج النباتي: تعير الحبوب والبقول الجافة والتمور والبطاطا من المحاصيل التئ يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتطويرها بشكل خاص، ولذلك وجب دراستها لمعرفة النتائج المحققة في إطار هذا البرنامج:

1–تطور إنتاج الحبوب : كما تم ذكره سابقا بأن من الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها هي الزيادة في المساحة الزراعية للحبوب إلى جانب زيادة الإنتاج، وفيما يلي أهم التطورات التي طرأت على إنتاج الحبوب في الجزائر:

## جدول رقم(11)

## تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000– 2004

المساحة: 1000 هكتار الإنتاج: 1000 قنطار

| البيان / السنوات | | 2001–2000 | 2002–2001 | 2003–2002 | 2004–2003 |
|---|---|---|---|---|---|
| القمح الصلب | المساحة | 1.419 | 1.350 | 1.321 | 1.372 |
| | الانتاج | 12.388 | 9.509 | 18.022 | 20.017 |
| القمح اللين | المساحة | 934 | 813 | 812 | 808 |
| | الانتاج | 8.003 | 5.508 | 11.625 | 7.290 |
| الشعير | المساحة | 872 | 894 | 833 | 1.029 |
| | الانتاج | 5.746 | 4.161 | 12.219 | 1216 |
| الخرطال | المساحة | 58 | 71 | 77 | 80 |
| | الانتاج | 436 | 394 | 775 | 980 |
| المجموع | المساحة | 3.184 | 3190 | 3.045 | 3.290 |
| | الانتاج | 26.575 | 19.514 | 42641 | 40313 |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديك العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 69.

من خلال الجدول يتضح بأن الجزائر حققت ما كانت تصبو إليه، وهو الوصول بالمساحة الزراعية إلى 3 مليون هكتار، والإنتاج الزراعي إلى 40 مليون قنطار وهذا من خلال ما لاحظناه من بيانات الجدول

أعلاه بالرغم من أن الإنتاج عرف تذبذبا، وبالتالي فإن على الدولة العمل على استمرارية الإنتاج في السنوات المقبلة.

2ـ تطور إنتاج البقوليات: تعتبر البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي أولتها الدولة الاهتمام، عن طريق الدعم والإعانات المقدمة لحاجيتها وهذا لتحقيق الاكتفاء الغذائي منها والجدول التالي يوضح تطورها خلال فترة الدراسة:

**جدول رقم(12)**

**تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة 2000ـــ 2004**

المساحة: هكتار الإنتاج: قنطار

| السنوات / البيان | 2001-2000 | 2002-2001 | 2003-2002 | 2004-2003 |
|---|---|---|---|---|
| المساحة المزروعة | 59450 | 62160 | 68010 | 72063 |
| كمية الانتاج | 384360 | 345340 | 577480 | 580000 |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 71.

من خلال الجدول يتضح بأن كمية الإنتاج والمساحة الزراعية عرفتا زيادة مستمرة ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2004، لكن هذه الزيادة لم تسمح للجزائر الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، وبذلك فإن السياسة المنتهجة من طرف الحكومة لم تكن ناجحة وعليها النظر إلى أسباب ذلك ومعالجتها.

ب_ الناتج الحيواني:

نظرا لكون اللحوم الحمراء من المنتجات الضرورية لجسم الإنسان، فإن الدولة أعطتها أهمية كبيرة في برنامج التنمية الفلاحية، ولقد شهد إنتاجها خلال الفترة 2000–2004 عدة تحولات نذكر منها:

**جدول رقم(13)**

**تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال (2000— 2004)**

الوحدة(طن)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الانتاج | 250000 | 259800 | 290762 | 300459 | 320000 |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر,2009، ص: 88.

شهد إنتاج اللحوم الحمراء خلال هذه السنوات تزايدا مستمرا، لكن هذا التزايد لم يسمح للدولة من تحقيق الهدف المرجو منها، وبالتالي فإن السياسة المتبعة في إنتاج اللحوم الحمراء لم تكن ناجحة إما لعدم وجود حوافز كافية وإما إلى تراجع الطلب على اللحوم الحمراء المنتهجة محليا نظرا لارتفاع أسعارها.

–تطور إنتاج اللحوم البيضاء:

حظي إنتاج اللحوم البيضاء باهتمام كبير من طرف الحكومة الجزائرية، من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية إلا أنها عرفت تذبذبا من فترة لأخرى والجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول رقم(14)

## تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال (2000– 2004)

| السنوات / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الانتاج | 250000 | 259800 | 290762 | 300459 | 320000 |

**المصدر**: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديك العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 89.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن العام 2001 شهد زيادة في الإنتاج مقارنة بالعام الذي سبقه، وبدوره في العام 2004 شهد زيادة مقارنة بسنة 2003، إلا أنه في سنة 2002 شهدت انخفاضا مقارنة بسنة 2001، وبالنظر إلى ما وصل إليه الإنتاج في سنة 2004 والمقدر ب 170000 طن فإن الجزائر لم تشهد تطورا ولم يصل إلى الهدف حيث كان الإنتاج عند إعداد المخطط مساويا لما حقق في سنة 2004 وبالتالي لم يشهد الزيادة، ولذلك وإصلاح الخلل.

وجب على الحكومة مراجعة سياستها المنتهجة لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء

ثانيا: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2005- 2008)

بعد تقييم لما حققه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لا بد لنا بقيام نفس الدراسة على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ومعرفة النتائج المحققة في إطار هذا المخطط الجديد الذي وضعته الحكومة الجزائرية بإضافة التنمية الريفية للتنمية الفلاحية قصد تحقيق توازن في التنمية تشمل الريف والمدينة ولذلك جاءت النتائج على النحو التالي:

اولا-الناتج الزراعي وحجم اليد العاملة وجاءت على الشكل التالي:

1- تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي: استكمالا لبرنامج من خلال المحافظة على حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي وزيادتها على مر السنوات حتى يتسنى للجزائر للتخفيف من حدة البطالة[1]، وجاءت النتائج على النحو التالي:

**جدول رقم (15)**

**تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي 2005-2008**

الوحدة : عامل

| السنوات / البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|
| حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي | 132428 | 160963 | 222012 | 224406 |

**المصدر**: المتثلمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص:4.

[1] عمر الأخضر،مرجع سابق , ص 87

من خلال الجدول يتبين بأن حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي عرفت تزايدا مستمرا من سنة 2005 وبالتالي فإن القطاع الزراعي تحسنا في هذه السنوات وأصبح يجذب اليد العاملة، وذلك من خلال السياسة المنتهجة من طرف الحكومة من خلال برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية.

2–الناتج الزراعي

أ–معدل نمو الناتج الزراعي: تتاثر قيمة الانتاج بمستوى ما تحقق على صعيد الانتاجين النباتي والحيواني والاسعار الزراعية، وبالاعتماد يتكون لدينا الجدول التالي الذي يعبر عن قيمة الانتاج الزراعي والرقم القياسي لقيمة الانتاج الزراعي.

**جدول(16)**

**معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائري**

| **السنوات** / **البيان** | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|
| الانتاج الزراعي | 1028000 | 8821200 | 1010500 | 119700 |
| الرقم القياسي لقيمة الانتاج الزراعي | 223.47 | 191.56 | 219.67 | 243.41 |

**المصدر**: ، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية 2009، الجزائر بالأرقام 2007 ,التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، 2009.

الملاحظ من الجدول هو ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي الجزائري للاعوام من 2005 حتى 2008 مع الاخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي شهدته سنة 2006 في حين شهدت سنة 2008 اعلى مستوى له حيث بلغ 243.41، وارتفاع الرقم القياس لايعني ارتفاع في قيمة الانتاج فممكن ان يكون ناجم

عن الارتفاع في الاسعار وهو ما كان فعلا خاصة في سنة 2007 و2008 التي وصل فيها معدل التضخم 6.56 %، 7.40% على التوالي، ولذلك وجب على الجزائر العمل على تخفيض الاسعار مع الزيادة في الانتاج وذلك عن طريق التوسع الزراعي الافقي والراسي مع التركيز على انتاج المواد الاساسية التي تحقق الامن الغذائي ولو لم تكن تمتلك فيها ميزة نسبية والحد من مشكلة التوسع العمراني والمزيد من الاستصلاح للاراضي الزراعية.

ب– الناتج النباتي:

لقد عرف الانتاج النباتي بالجزائر في السنوات الاخيرة عدة تغيرات فى محاصيله الزراعية الرئيسية وفى مقدمتها الحبوب، التي طرا عليها بعض التحسن ما بين 2000 إلى 2007 وحققت اقصى مستوى لها في سنة 2003، حيث بلغ إنتاجها 42643 ألف قطار مسجلة ارتفاعا عن انتاج سنة 2000 الذي بلغ26675 ألف، في حين تراجع محصول الحبوب في سنة 2008 وبلغ ادنى له حيث بلغ 15336 ألف قطار.

وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الجزائر القمح بنوعيه اللين والصلب، اضافة الى الشعير والذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والخرطال، وفيما يلي جدول يوضح تطور انتاج الحبوب في الجزائر من سنة 2006 الى غاية 2008

## جدول (17)

## تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2006–2008

الوحدة (1000 قنطار)

| السنوات / البيان | 2006–2005 | 2007–2006 | 2008–2007 |
|---|---|---|---|
| القمح الصلب | 17728 | 15290 | 8138 |
| القمح اللين | 9151 | 7900 | 2972 |
| الشعير | 12359 | 11867 | 3959 |
| الخرطال | 890 | 922 | 267 |
| **المجموع** | 40128 | 35979 | 15336 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاضات، الجزائر بالأرقام، 2007–2009، رقم 40، ص: 31.

من خلال الجدول يبن بان برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم يستطع الحفاظ على ما تحقق في المخطط القديم، وبالتالي ما يمكن بان انتاج الحبوب لا يزال يعتمد بشكل كبير على الامطار ولذلك وجب اخذ امر تطويره بجدية واعطائه اكبر اهمية بعد البنية التحتية التي تسعى الجزائر لتطويرها.

اما بالنسبة للبقوليات فلقد عرفت المساحة الزراعية انخفاضا في سنة 2008 حيث بلغت 61.02 ألف هكتار فى حين بلغت سنة 2006 ما يقارب 66.67 ألف هكتار، وهو ما ادى الى نقص الانتاج حيث بلغ 44.07 ألف طن سنة 2006 منخفضا إلى 39.97 ألف طن سنة 2008، علما بان الفول الجاف ياخذ النسبة الكبرى من المساحة المزروعة حيث بلغت 30.69 ألف هكتار سنة 2008 والجدول التالي يوضح تطور انتاج البقول الجافة في الجزائر.

## جدول (18)

## تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 2006–2008

المساحة: أف هكتار كمية الإنتاج: ألف طن المردودية: طن/هكتار

| البيان / السنوات | | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|
| البقول الجافة | المساحة المزروعة | 66.67 | 63.94 | 61.02 |
| | الانتاج | 43.96 | 49.98 | 39.97 |
| | المردودية | 0.65 | 0.78 | 0.65 |

وتشتمل البقول الجافة في الجزائر( الحمص , والعدس , والفاصولياء ,....), وتعبيرا لبيانات الجدول أعلاه على التراجع في المساحة المخصصة لهذه المحاصيل لهذه الفترة (2006–2008)

خلال سنوات الدراسة، وبالتالي فاننا نحكم على السياسة المنتهجة لتطوير انتاج البقول الجافة بالفشل كونها لم تساهم في زيادة الانتاج وانما شهدت الانخفاض مقارنة بسنة 2004 التي وصلت فيها 58000 قنطار.

ج– الناتج الحيواني والدواجن: تشكل الذروة الحيوانية في الجزائر من الماعز والأبقار والأغنام والخيول والإبل، حيث يعد الناتج الحيواني جزء مهما في الناتج الفلاحي الجزائري، ولذلك وجب دراسة تطوره لمعرفة مدى مساهمته في تغطية احتياجات السكان الاستهلاكيه.

–الثروة الحيوانية : تتسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع حيث تعد عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي، ولقد قدر إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر حسب إحصائيات 2008 بنحو

24891.42 ألف راس، منها نحو 214.49 ألف رأس أجنبي، في حين جاء تقسيم الرؤوس المحلية على النحو التالي؛ 853.53 ألف رأس من الابقار، بما يمثل2.22% من اجمالي اعداد الحيوانات، بينما بلغ عدد الاغنام 19946 ألف راس، ما يعني انها تحتل اكبر نسبة من اجمالى الثروة الحيوانية حيث بلغت 8.13%، تليها الماعز بنسبة 15.07%، وبالنسبة للحيوانات الأخرى 0.8% من الخيول و1.18% من الجمال، ولكن من حيث انتاج اللحوم فهناك تذبذبا في إنتاج لحم الابقار، حيث بلغ سنة 2006 ما لا يتعدى 80.5 ألف طن، لينخفض في السنة الموالية حيث وصل الى 80.2 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2008 الى 81.36 ألف طن، واما فيما يخص انتاج لحوم الاغنام والماعز واللحوم البيضاء والحمراء فلقد شهد تحسنا .

ثانيا: الصادرات والواردات الزراعية

1-الصادرات الزراعية

عرفت الصادرات الجزائرية سواء الزراعية او الغذائية ارتفاعا في سنة 2008 بالمقارنة بسنة 2007 حيث بلغت صادراتها الزراعية 302.54 مليون دولار، في حين بلغت صادراتها الغذائية 124.85 مليون دولار مقارنة بسنة 2007، التي بلغت فيها الصادرات الزراعية 180.85 مليون دولار والصابرات الغذائية 91.64 مليون دولار غير ان النسبة تبقى متواضعة مقارنة بصادرات الدول العربية الاخرى كتونس وعمان، ولقد شملت السلع المصدرة في الجزائر ما يلي:

الصادرات النباتية بالاضافة إلى الحمص والفول الجاف والزيوت النباتية.....الخ.

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات النباتية في الجزائر لسنوات 2007 و2008:

## جدول(19)

## تطور صادرات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008

الكمية : ألف طن القيمة: القيمة :المليون دولار

| السنوات / الدولة | 2007 | | 2008 | |
|---|---|---|---|---|
| | كمية | القيمة | كمية | القيمة |
| القمح | 5.07 | 2.40 | 8.72 | 6.60 |
| البطاطس | 0.02 | 0.01 | 0.01 | 0.01 |
| البقوليات | 0.22 | 0.48 | 0.09 | 0.04 |
| البذور الزيتية | 5.26 | 1.42 | - | - |
| الزيوت النباتية | 13.55 | 4.66 | 11.16 | 12.45 |
| الخضر الطازجة والمجففة | 2.32 | 5.75 | 0.76 | 2.46 |
| التمور | 12.82 | 22.48 | 9.64 | 19.53 |

**المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب المنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد29، 2009، ص ص: 215-251.

من الجدول رقم (19) يتبين ان صادرات الجزائر من المنتجات تكاد تكون منعدمة ما عدا بعض المنتجات المتمثلة في الزيوت النباتية ودقيق القمح، في حين نرى غياب تام للصادرات القمح والشعير والذرة و للبقوليات في سنة 2008، بالاضافة إلى انخفاض تام لمنتوج البطاطس حيث لا نكاد نراها هي والعدس، وعليه وجب على الجزائر تطوير انتاجها بما يحقق لها اكتفاءها الذاتي ويسمح لها بتغطية حصتها في السوق العالمية.

كما قيل على المنتجات النباتية يقال على الصادرات من الانتاج الحيواني حيث سجلت الالبان ومنتجاتها اعلى نسبة، حيث بلغت كميتها سنة 2007 نحو18.01 ألف طن وهذه الكمية محسوب بما يعادل من اللبن السائل.

واما في سنة 2008 فلقد بلغت 2048 ألف طن اي بزيادة تعادل 13.71 بالمائة، واما بالنسبة لصادرات الجزائر من الأسماك فلم تعدى2.19 ألف طن في سنة 2007 و3.12 ألف طن في 2008 وبالتالي فان صادرات الجزائر من الإنتاج الحيواني والاسماك يبقى ضعيفة

2– الواردات الزراعية

وأما بالنسبة للواردات الزراعية الجزائرية فلقد شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2008 حيث بلغت 9242.16 مليون دولار في حين بلغت وارداتها الغذائية 7191.50 مليون دولار أي بمعدل 52.08% و60.96% على التوالي بالمقارنة بسنة 2007، التي بلغت 6077.20 مليون دولار واردات زراعية و4467.63 مليون دولار واردات غذائية، واحتلت بذلك المرية الثانية بين الدول العربية والتي آلت فيها المرتبة الأولى للعربية السعودية والثالثة لدولة مصر، وجاءت واردات الجزائر من المحاصيل النباتية على الشكل التالي:

## جدول(20)

## تطور الواردات المنتجات النباتية للسنتين 2007 و 2008

الكمية؛ ألف طن القيمة: بالمليون دولار

| السنوات | 2007 | | 2008 | |
|---|---|---|---|---|
| البيان | كمية | الانتاج | كمية | الانتاج |
| القمح | 4632.14 | 1283.44 | 6351.63 | 3124.50 |
| البطاطس | 201.29 | 110.73 | 68.82 | 64.37 |
| البقولياء | 191.02 | 135.80 | 186.95 | 192.70 |
| البذور الزيتية | 57.32 | 43.61 | 58.74 | 33.21 |
| الزيوت النباتية | 612.64 | 485.84 | 625.80 | 497.51 |
| الخضر الطازجة والمجففة | 14.97 | 5.92 | 17.51 | 6.89 |

**المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص : 135–162.

من الجدول يتضح بأن فاتورة استيراد الغذاء مرتفعة وخاصة فيما يخص القمح حيث بلغت الكمية في سنة 2007 ما قيمته 4632.14 ألف طن، لترتفع في السنة الموالية إلى6351.63ألف طن، كما شهدت قيمتها زيادة كبيرة حيث بلغت 1283.44 مليون دولار أمريكي في سنة 2007 و3124.50 مليون دولار في سنة 2008 ، وبالرغم من انخفاض الكمية المستوردة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 والتي كانت فيها الكمية 4823.64 ألف طن بقيمة 1070.39 مليون دولار، إلا أن قيمتها ارتفعت وهذا ناجم عن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في العالم.

وكما قيل على المنتجات النباتية يمكن قوله عن المنتجات الحيوانية حيث بلغت وارداتها من الأغنام والماعز 12608.01 ألف رأس، بقيمة 864.50 مليون دولار في سنة 2007 لتشهد الزيادة في 2008 إلى 12782.97 ألف رأس، بما يعادل 893.79 مليون دولار، وفي نفس الوقت شهدت قيمة الواردات من الألبان ومنتجاتها إلى جانب الأسماك زيادة معيرة ففي المنتوج الاول بلغت قيمتها في سنة 2007 ما يقارب 4780.12 مليون دولار و5444.53 مليون دولار في سنة 2008، في حين بلغت قيمة المنتوج الثاني 951.70 مليون دولار إلى 1017.50 مليون دولار[1].

من خلال ما تم دراسته فإن فاتورة الجزائر من المواد الغذائية تعتبر مرتفعة، ولذلك وجب على الدولة الاهتمام أكثر بالإنتاج المحلي لتخفيض هذه الفاتورة من خلال وضع سياسات زراعية تكون مناسبة.

ثالثا : مستوى الاستثمار والدعم و استخدام التكنولوجي

أ–الاستثمار: حسب الإحصائيات المتوفرة فإن مجموع الاستثمارات في الجزائر من 2002 حتى 2010 بلغت 67808 مشروع، منها 67280 مشروع محلية و 525 مشروع لاستثمارات أجنبية، حيث بلغ نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات 1597 مشروع أي بنسبة 2.36% وبناء على هذه الإحصائيات فإن الجزائر تعتبر من أضعف الدول استثمارا في هذا القطاع، ويفسرها ارتفاع قيمة وارداتها من السلع الغذائية، فمثلا تعد أكبر مستهلك للحليب مقارنة بدول المغرب العربي كتونس والمغرب، إضافة إلى ضعف إنتاجها مقارنة باحتياجاتها من الغذاء وهو ما يجعلها فى تبعية مستمرة للأسواق الخارجية[2].

[1] عياش خديجة , مرجع سابق ,ص 97 .

[2] زواغي عبد الرزاق " تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر (1997–2007)مثال ولاية جيجل "مذكرة الماجستير جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 1430–2009.ص54

بالرغم من إتباع الجزائر لسياسات زراعية مختلفة عن سابقتها من خلال الاهتمام بالاستثمار، إلا أنه لم يكن بالشكل الكبير، لكن يبقى شيئا ايجابيا ومؤشر هام على بداية اهتمام الدولة بهذا القطاع بعد إهماله لفترة طويلة، وكان من الواجب قبل الانطلاق في الاستثمار القيام بتقديم الدعم للقطاع الفلاحي، من خلال إقامة بنية تحتية ومثال ذلك إقامة مخازن للمنتوج وغرف التبريد، وتطوير البحث الزراعي، ، وكذلك إعادة السوق الفلاحي أو كما تسمى أسواق الفلاح التابعة للدولة للعمل على تثبيت الأسعار، إلى جانب تشجيع مؤسسات الدولة على الاستثمار في القطاع الزراعي، ومثال ذلك تشجيع شركة سوناطراك على الاستثمار في هذا القطاع نظرا للموارد المالية التي تمتلكها هذه المؤسسة[1].

ب – الزراعة المستدامة : تتصف الإنتاجية الزراعية في الجزائر بالتذبذب نظرا لتأثرها بالظروف المناخية، بالإضافة إلى طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، وهذا **مؤشر أولي** على أن الزراعة غير مستدامة والجدول التالي يوضح تطور الإنتاجية الزراعية في الجزائر.

و**المؤشر الثاني** هو التنوع البيولوجي في الزراعة والذي يؤدي دورا هاما في توفير النباتات والحيوانات، وكذلك بالحفاظ على التوازن البيئي ويرتبط بالأمن الغذائي، والمهددات التي تؤدي لفقد التنوع البيولوجي الزراعي تتمثل في الممارسات الزراعية الخاطئة مثل الاستخدام المفرط للمبيدات والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، الصرف الصناعي والصحي، وقطع الغطاء النباتي والأشجار لأغراض البناء والاحتطاب....الخ، وهذا ما يحصل في الجزائر وبذلك فإن التنوع البيولوجي غير محمي فيها ولم يلقى الاهتمام في السياسة الفلاحية، وضع إستراتيجية بعيدة المدى في مجال التنوع البيولوجي من 1997- 2017 وللحفاظ على التنوع البيولوجي من أجل الزراعة يتطلب مجهودات كبيرة من الدولة، لأن التهديد

[1] زواغي عبد الرزاق , مرجع سابق ,ص55 .

الأكبر للتنوع البيولوجي يتمثل في تدمير الموارد الطبيعية وبالتالي القضاء على إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى تنمية زراعية مستدامة.

و**المؤشر الثالث** يتمثل في ظروف وأوضاع الري فحسب الإحصائيات المتوفرة نجد بأن نسبة الأراضي المروية بلغت 855.72 ألف هكتار في سنة 2008، وبالتالي شهدت ارتفاعا عن سنة 2005 والتي بلغت فيها 825.206 ألف هكتار، ولكن هذه الزيادة لم تكن بمستوى الزيادة الأولى في إطار المخطط 2001–2004، حيث بلغت 350 ألف هكتار سنة 2000 أي بزيادة قدرت بالضعف[1].

كما لا يمكن أن ننسى بأن الجزائر تمتلك كذلك إمكانيات مائية متنوعة، وفي مقدمتها المياه الجوفية والتي تساعدها على النهوض بالقطاع لكن تبقى النسبة الكبيرة من هذه المياه غير مستغلة بالعودة لما ذكرناه سابقا.

وبالاعتماد على المؤشرات الثلاثة ستنتج بأن الزراعة غير مستدامة في الجزائر، وبالتالي فإن السياسات المنتهجة في إطار BNDA R لم تستطع تحقيق الهدف وهو التنمية المستدامة، ولذلك وجب على الجزائر القضاء على هذه المشاكل من خلال إعطاء الإنتاج الزراعي أكثر استقلاليه، من خلال التقليل من الاعتماد على مياه الأمطار مع بناء السدود بشكل كبير بالقرب من المناطق الفلاحية، إلى جانب إدخال أنظمة ري متطورة .

ج- استخدام التكنولوجيا : يعد المستوى التقني التكنولوجي المحرك الأساسي لعملية التنمية الزراعية الشاملة، إذ يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم الإنتاج الزراعي ونوعيته ومن أمثلة المستوى التقني والتكنولوجي التي توصل إليها الإنسان:

[1] زواغي عبد الرزاق , مرجع سابق ,ص55

– إنشاء المدرجات على سفوح الجبال للاستفادة منها في الزراعة

– تثبيت الكثبان الرملية وبناء السدود والخزانات للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية

– وسائل النقل والتبريد الحديثة تمكن من التوسع في مساحة الرقعة الزراعية .

وفيما يتعلق بالمستوى التقني والتكنولوجي المستخدم في الجزائر يمكن القول بأنه لا يزال ضعيفا، إذ أن استخدام الآلات سواء في الزراعة أو الحصاد لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، فمثلا في سنة 2008 بلغت عدد الجرارات 104529 وحدة، في حين بلغت عدد الحاصدات 12650 وحدة بالنظر للمساحة الزراعية التي تمتلكها الجزائر والتي بلغت 42466920 هكتار، ولذلك وجب على الجزائر زيادة الاعتماد على الآلات لزيادة إنتاجيتها والحفاظ على الأراضي الزراعية من الاستغلال غير العقلاني ، وزيادة حجم الدعم المقدم لشراء الآلات أو العمل على تشجيع عملية التمويل التأجيري بأثمان تساعد الفلاح على قبول العملية، إلى جانب التشجيع على استخدام الأسمدة والمبيدات والتي عرفت في السنوات الأخيرة الاهتمام من طرف الدولة عن طريق الاستيراد من الخارج، مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمتمثلة في إنشاء مدرجات على سطوح الجبال مع استخدام وسائل النقل والتبريد الحديثة[1].

دـ مستوى الدعم المقدم : وصل مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي في الجزائر 4.5% للقطاع، وهو بعيد عن ما هو مسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي 10% ولذلك وجب عليها تقديم المزيد من الدعم لهذا القطاع حتى يتم استغلال الامتيازات التي تسمح بها المنظمة، وتقديم الدعم يجب أن يكون فعالا على القطاع بحيث يشمل الجوانب الحساسة فيه بعد القيام بدراسة ميدانية بعيدة عن الارتجال والتسرع والإنفاق المفرط وحرمان المنتجين الحقيقيين من الدعم سبب عدم توفرهم على عقود الملكية

[1] عيسى بن ناصر طوس، مرجع سابق ص 230

وتقديمه لمنتجين غير حقيقيين لامتلاكهم لعقود الملكية، وبالتالي أصبح الدعم المقدم لا يصل إلى مستحقيه ما سيؤثر مستقبلا على هذا القطاع من خلال الدخلاء عليه ما يفقد الثقة لدى المسؤولين، ويحتم عليهم تغيير الوجهة من خلال الاتجاه نحو الاستثمارات الأجنبية تجنبا لهدر المال العام وبذلك فإن الفلاح المحلي سيتأثر من هذه السياسة، وأكبر مثال على ذلك هو الفشل الذي أصاب مؤسساتنا الاقتصادية في الماضي نتيجة الفساد الإداري، دفع بالدولة إلى خوصصتها والتخلي عنها ما أثر على الاقتصاد الوطني وأصبح مهددا من طرفا أصحاب النفوذ في الداخل والخارج , وبذلك وجب على الدولة قبل الإقدام على عملية الدعم تسوية جميع العراقيل التي تواجه المنتجين، أي تهيئة المحيط المناسب لاستقبال هذا الدعم من خلال تفعيل جهاز الرقابة والتفتيش[1].

وبالنظر إلى المؤشرات التي اعتمدنا عليها في تحليل السياسات فإن هذه الأخيرة لم تعالج مشاكل كثيرة في القطاع الفلاحي، وبالتالي لن يحدث هناك تحقيق للأمن الغذائي وسيبقى اعتمادها على الواردات الغذائية لتحقيق ذلك، ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم يحقق ما كان مرجو منه، ولذلك وجب على الدولة إعادة بعث نفس جديدة في السياسات من خلال استحداث برامج جديدة تساعدها على زيادة الاقتصاد الوطني والامن الغذائي , وزيادة الاقتصاد الوطني يتحقق نظرا لارتفاع أسعار البترول وكما ذكرنا سابقا فإن المشكل ليس في تحقيق الأمن الغذائي، وإنما في ضمان استمراريته، وبالتالي أي أزمة في تلك الدول المصدرة أو أي انخفاض في أسعار الطاقة يعني تهديد لأمننا الغذائي كما حصل في 2007 عندما ارتفعت أسعار الغذاء، ولذلك وجب على الجزائر

[1]عبد القادر فاضل،مرجع سابق , ص110.

مراجعة حساباتها في بعض الأمور وخاصة فيما يتعلق بالبذور المستعملة للزراعة، فتقريبا معظمها إن لم نقل كلها واردات أجنبية واستعمالها محدود وغير متجدد، وهو ما يجعلنا في تبعية دائمة للدول الأجنبية[1].

ولذلك وجب على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

1–السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي:

إعطاء الأهمية الكبرى لزيادة الإنتاج الزراعي مع تنويع مصادره يساعد بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك وجب أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي العناصر الآية :

أ– التوسع الزراعي الأفقي: تتضمن الإجراءات الواجب على الجزائر اتباعها فيما يخص التوسع الزراعي الأفقي الآتي .

ـتقديم الدعم للمزارعين في منطقة السهول الساحلية مع منح الأولوية لزراعة المنتجات الأساسية كالخضر والبقول الجافة والقمح وإتباع الدورات الزراعية، مع التركيز على غرس بعض الأشجار المثمرة التي تمتلك فيها ميزة نسبية .

ـ تدعيم تخصيص الأراضي الزراعية في الهضاب العليا لزراعة الحبوب والخضر الجافة والأعلاف .

– منح الأولوية للمناطق التي تراوح فيها كمية الأمطار 220 و 350 ملم سنويا لتربية المواشي بشرط تنمية المناطق السهبية مع تشجيع زراعة الصبار الهندي وتنظيم وحماية المراعي وحفر الآبار الارتوازية سقي الحيوانات[2].

[1] بلال حزار ,مرجع سابق70

[2] عز الدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية"، أطروحة دكتوراه :مرجع سابق,ص132.

**ب**- التوسع الزراعي الرأسي : نظرا لانخفاض مستوى الإنتاجية والإنتاج الزراعي والنباتي في الجزائر كان من الضروري تطويرها، بالاعتماد على الأساليب الإنتاجية الملائمة ووسائل الإنتاج الحديثة ومن بينها:

**1**- تحسين إنتاج محاصيل الحبوب: لتحسين إنتاج محاصيل الحبوب وجب أخذ العمليات التالية بعين الاعتبار:

ـ إعداد الأرض الزراعية للبذر بشكل يتناسب مع نوعية التربة وتضاريسها والظروف المناخية,

ـ زراعة الحبوب في المواعيد الملائمة واختيار البذور المحسنة والتي تكون أكثر ملائمة للبيئة بالاعتماد على البحوث الزراعية لاستنباطها.

ـ استخدام التكنولوجيا اللازمة من آلات وتسميد وحاصدات ودعم استخدام الأسمدة الكيماوية لجميع المساحات المزروعة حبوبا .

ـ العمل على توسيع مساحات الحبوب المسقية وخاصة في الموسم التي يتصف بنقص كميات الأمطار المتساقطة[1].

**2**- تحسين وتكثيف الإنتاج الحيواني : بعد تحسين الإنتاج الحيواني لتلبية طلب السكان من أولويات الجزائر وتحسينه يتطلب تحسين السلالات وتحسين ظروف معيشة الحيوان.

ـ تحسين السلالات: إذا أرادت الجزائر الحصول على مستويات إنتاج عالية من الحيوانات المحلية وجب تحسين التركيب الوراثي لهذه السلالات وهو الحل الأسلم في المستقبل لكنه يطلب زمن طويل.

[1] عز الدين بن تركي، مرجع سابق,ص132.

ـ تحسين ظروف معيشة الحيوان: أي توفير الغذاء المناسب على مدار السنة مع الرعاية الصحية الكاملة

ـ تربية وصيد الأسماك عن طريق التفريخ والحضانة والتسمين في مزارع سمكية[1].

ج_ تشجيع الاستثمار الزراعي: وذلك من خلال السياسات التالية:

ـ تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الزراعية .

ـ تقديم الدعم بجميع أنواعه سواء المباشر أو غير المباشر لتوجيه الاستثمارات نحو الفروع الرئيسية للقطاع الزراعي .

ـ المزيد من الاستثمار في مجالات البقية الأساسية كمشروعات استصلاح الأراضي وتعبئة الموارد المائية وتنمية الريف .

ـ تقديم الدعم لفتح أسواق للتجزئة والجملة لتسويق المنتجات الزراعية وفق الأساليب الحديثة[2].

**2–** السياسات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي:

بعد تحقيق التنمية في القطاع الغلاحي دون توجيه الاستهلاك من المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، ولذلك وجب وضع سياسات تهدئ، إلى تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي مع ترشيد الاستهلاك، وبذلك ما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الغذائية ومن بين تلك السياسات نذكر ما يلي:

أ–سياسة ترشيد الاستهلاك: والذي لا يعني تجميد مستوى استهلاك الفرد بل يعني التعديل في أنماطه وعليه فإن على الدولة إتباع ما يلي:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,مرجع سابق ,ص5

[2] رحمة منى، مرجع سابق , ص276

ـ خفض الفائض من المواد الغذائية أثناء الاستهلاك؛ إن ما تتعرض له المنتجات الغذائية خاصة منها الخضر والفواكه سبب عدم جودة الإنتاج والتخزين يزيد من حدة الفجوة الغذائية ولذلك وجب الحد من تلك الظاهرة عن طريق توفير أحدث أساليب النقل والتخزين والتوزيع[1].

**2**- سياسة توزيع الدخل : إن عدم العدالة في توزيع الثروة في الجزائر أدى إلى اتساع الهوة في الدخول بين أفراد المجتمع وبالتالي الاختلال في نمط الاستهلاك بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة، فنجد انتشار الاسراف في الطبقة الاولى وسوء التغذية عند الثانية ولذلك وجب خفض استهلاك الفئات الأولى وزيادة نصيب الفئات ذات الدخل المنخفض.

**3**- تعديل الأنماط الاستهلاكية : يعد تعديل الأنماط الا'ستهلاكية من أهم الوسائل لترشيد الاستهلاك ولذلك وجب دراسة السلوك الاستهلاكي بغرض تطوير هذا السلوك بما يخدم المصلحة الوطنية والفردية.

4- تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية : نظرا لكون الجزائر تعتمد في طبية احتياجاتها من الأسواق العالمية وجب عليها تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية حتى تضمن استمرارية الحصول على الغذاء وتفادي التقلبات الحادة الناجمة عن نقص العرض في الأسواق العالمية[2].

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , مرجع سابق

[2] عبد القادر فاضل، مرجع سابق ,ص54 .

## المبحث الثاني : برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014

بعد أن تطرقنا إلى إمكانيات القطاع الفلاحي والسياسات التي تبعتها من سنة 2001-2009 وجب علينا معرفة ما إذا كانت السياسات الجديدة 2010-2014 تحقق الأمن الغذائي وهو الذي سندرسه في هذا المبحث.

### المطلب الاول : سياسة التجديد الفلاحي

تم ترجمة سياسة التجديد الفلاحي إلى ثلاثة أنواع رئيسية من الاجراءات :

1- إطلاق برامج التكشف الزراعي والتكامل بين قطاعات واسعة من الاستهلاك (الحبوب، الحليب الخام، البطاطا، زراعة الزيتون، اللحوم....).

2- إنشاء نظام رقابي لتأمين واستقرار المعروض من السلع الاستهلاكيه وحماية دخل المزارعين ومصالح المستهلكين .

3- خلق بيئة مواتية وآمنة من خلال تحديث وتكييف التمويل الزراعي والتأمين[1].

ويضاف إلى كل هذا ما يلي:

ـ تعزيز الاستشارة والتشاور مع جميع الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية ما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية .

ـ حماية الموارد المائية وذلك من خلال استخدام تقنيات الري التقني .

[1]زواغي عبد الرزاق مرجع سابق ,ص79.

ـ استغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعقود على المدى الطويل.

**الشكل رقم (1): برنامج التجديد الفلاحي**

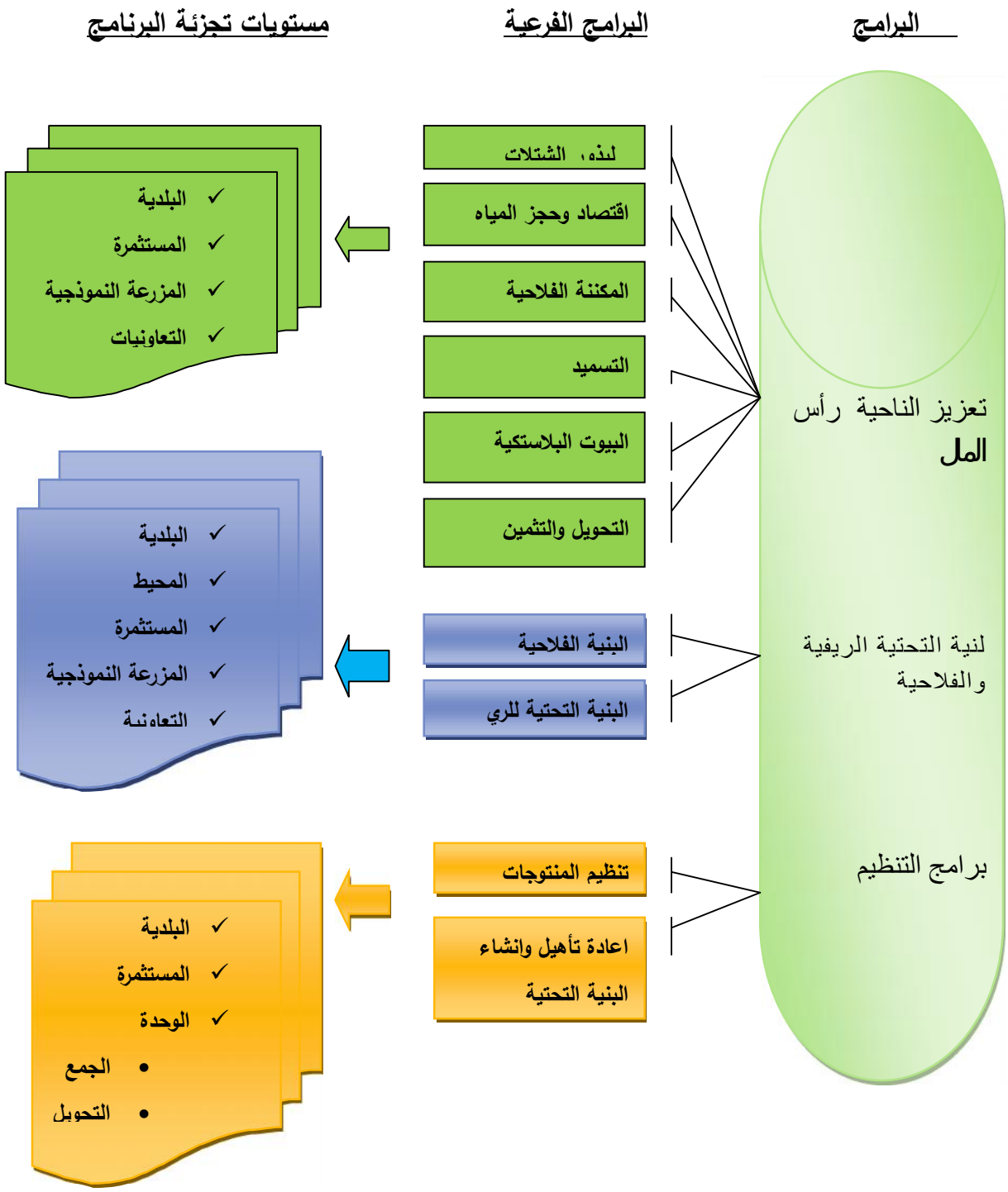


**المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الاستثمارات والثراكة في الميدان القلاحي بالجزائر،2010، ص: 2.

المطلب الثاني : سياسة التجديد الريفي

وهي ذات بعد اقتصادي واجتماعي وإقليمي وبيئي، حيث تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والنباتية والمائية من خلال الأدوات التالية :

1- نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج وتحديد نسبة نجاحها .

2- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق .

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.

4- تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج[1].

والشكل التالي يوضح برنامج التجديد الريفي في الجزائر.

[1] سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف, كلية الاقتصاد ،2011، ص 176.

## الشكل رقم(2): برنامج التجديد الريفي في الجزائر

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر،2010،ص: 2.

## المطلب الثالث : استراتيجية برنامج التجديد الفلاحي و الريفي خلال المخطط الخماسي 2009-2014

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي إنطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي،ويعتمد هذا البرنامج في إستراتجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2006 ، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة المقبلة 2009-2013، التي يتم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي يرتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب،الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الإستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية[1]، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالإستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد لإستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الإمتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009 ، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة[2] ، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما:

[1]Dossier OMC /Agriculture: Démarche de négociations ,Ministère de l'Agriculture et du développement rural 2002, p9

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009

-عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الإقتصاد الزراعي : يقوم من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة دعم( إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ورفع المردودية، وامتصاص مشكلة إستيراحة الأراضي.

-عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي : تقوم هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتوجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

-لتحقيق هذا البرنامج بشقيه التجديد الاقتصادي الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دج ما يقارب13.5مليار دولار خلال الفترة 2009-2013 ، وهو ما يمثل 200 مليار دج سنويا لدعم النشاطات المذكورة سابقا[1] وفق مايلي :

-تحمل الدولة تكاليف إقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار اقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الفلاحي .

-تخصيص مساعدات عمومية لاقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أنواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصبغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا .

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , مرجع سابق ,ص8

-مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

-دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم اقتناء البقر الحلوب لدى الممونين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف .

-دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لاقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، والاستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات .

-تمنح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل اقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير .

-رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الفلاحة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى إستفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الاندماج المهني المرتبط بالقطاع الفلاحي، وستتكفل الدولة مؤقتا بقسط هام من الأجور المدفوعة لهم[1].

[1] غردي محمد ،مرجع سابق ,ص 172

-السجل المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي : كما هو موضح في الشكل

**الشكل (3)**

**المصدر** : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق 2012,ص28.

-الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي : تمحور حول ثلاث ركائز متكاملة

التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التنقنية واطار تحفيزي[1]

**الشكل رقم (4)**

- التجديد الريفي :يهدف الي تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية .
- التجديد الفلاحي: يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد ,واندماج الفاعلين وعصرنة الفروع .

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , مرجع سابق ,ص10

- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: وهي تاتي كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة , يؤدي بالبلاد الى :

-عصرنة مناهج الادارة الفلاحية.

-استثمار هام في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة

-تعزيز القدرة المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع .

- الاطار التحفيزي : يشتمل على الادوات المطورة والمستعملة من طرف الادارة في قيادة دورها الأدوات اساسا :

-الاطار التشريعي والتنظيمي

-تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي

-مكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي ....[1]

## المطلب الرابع : تقييم برنامج التجديد الفلاحي والريفي

بعد تقييم كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ,لابد لنا القيام بنفس الدراسة على برنامج التجديد الفلاحي والريفي , ومعرفة الأهداف والنتائج المحققة للأمن الغذائي وزيادة في الاقتصاد الوطني ومن بين الأهداف التي تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تحقيقها بالنسبة للمنتجات الإستراتيجية :

1-اللحوم الحمراء والبيضاء: وقد شملت هذه الأهداف زيادة إنتاج كل من لحوم الأبقار والماعز والخروف والجمال والخيول، والتي تمثل اللحوم الحمراء وجاءت على النحو التالي:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,مرجع سابق ص 30

**جدول رقم(21):**

**الاهداف المنجزة لانتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر**

الوحدة : قنطار

| السنوات / البيان | 2009 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|
| البقر | 1202250 | 1300530 | 1353480 |
| الخروف | 1834610 | 1973830 | 2046435 |
| الماعز | 253470 | 272290 | 282076 |
| الجمال | 101280 | 108540 | 112280 |
| الخيول | 1720 | 1840 | 1900 |
| اللحوم البيضاء | 2664840 | 2890470 | 3008890 |

**Source**: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, Ministère de l'agriculture et de développement rural, p :1.

وبالاعتماد على النتائج المقدمة من طرف الوزارة يمكن القول بأن الحكومة استطاعت تحقيق الهدف المسطر، وهو زيادة الإنتاج بالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء حيث جاءت على النحو التالي:

اللحوم الحمراء: (2009) 3.46 مليون قنطار، (2010) 3.82 مليون قنطار، (2011) 4.2 مليون قنطار والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم(6)**

**الانجازات المحققة في إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2009– 2011**

**Source**: www.minagri.dz

اللحوم البيضاء: (2009)2.09 مليون قنطار، (2010) 2.82 مليون قنطار، (2011) 3.36 مليون قنطار، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (7)**

**الإنجازات المحققة في إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2009**

**Source**: www.minagri.dz

حيث كشف الناطق الرسمي باسم اتحاد التجار والحرفيين الجزائريين، الحاج الطاهر بولنوار، أن إنتاج الجزائر من اللحوم يبلغ 600 ألف طن سنويا منها 350 ألف طن لحوم حمراء و250 ألف لحوم بيضاء، فيما تستورد الجزائر مابين 60 و70 ألف طن من اللحوم من الخارج أغلبها مجمدة.

وفي تصريح للشروق ، قال بولنوار إن الجزائر تسجل عجزا في إنتاج اللحوم بـ 40 بالمائة، حيث يبلغ الطلب المحلي على اللحوم 1 مليون طن سنويا، مشيرا أن الفرد الجزائري يستهلك مابين 16 و17 كلغ من اللحم سنويا وهو أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ 25 كلغ في السنة، مؤكدا أن الجزائريين يستهلكون 80 ألف من اللحوم بكل أنواعها خلال شهر رمضان أي أكثر من المعدل السنوي نظرا لتغير

النظام الغذائي في هذا الشهر, وأوضح المتحدث أن الحكومة فشلت في تغطية هذا العجز في الإنتاج بمضاعفة الثروة الحيوانية التي تبلغ حاليا مابين 20 و22 مليون رأس رغم[1].

2–البطاطا: كما هو معروف في السنوات الماضية لم تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد مادة البسا، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 94.28% خلال السنوات 2003–2007[2]، وهذا ويتوقع أن تستمر الزيادة في الإنتاج في السنوات القادمة حيث يتبين من خلال الجدول التالي هذه التوقعات:

**جدول رقم(22)**

**أهداف المنجزة لإنتاج البطاطا في الجزائر**

الوحدة : ق

| السنوات / البيان | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| البطاطا | 23039000 | 25047400 | 27248320 | 29254950 | 31639500 |

**Source**: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, Ministère de l'agriculture et de développement rural, p :1.

من خلال الجدول يتبين بأن الجزائر قادرة على تحقيق هذه الزيادة وهو ما تم اثباته من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة والتي جاءت على النحو التالي:

البطاطا: (2009) 26.8 مليون قنطار، (2010) 33 مليون قنطار، (2011) 38.6 مليون قنطار، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] محمد لهوازي,"الجزائر تنتج 60 بالمائة فقط من حجم استهلاك اللحوم" , الشروق اليومي العدد221 , 2012/07/08 ,ص 20

[2]المنظمة العربية للتنمية الزراعية ,مرجع سابق ,ص 285

**الشكل رقم(8)**

**انجازات المحققة في إنتاج البطاطس خلال الفترة 2009- 2011**

**Source**: www.minagri.dz

بالرغم من تحقيق الهدف المسطر من طرف الدولة وهو رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 96.35% سنة 2010، إلا أن المشكل لم يعد زيادة الإنتاج فقط، وإنما تعداه إلى كيفية تكوين مخزون للبطاطا حتى إذا شهدت السوق نقص في الإنتاج قامت الدولة بالتدخل من خلال زيادة المعروض باستعمال البطاطا المخزنة، وإيقاف نزيف المنتوج للدول الحدودية التي شهدت الأحداث الأخيرة المتمثلة في الربيع العربي، ما انعكس سلبا على السوق المحلية من خلال نقص المعروض في الأسواق ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

3-القمح: إضافة كل من البطاطا واللحوم الحمراء يرى المتنبؤون بإنتاج القمح بأن المادة ستشهد في السنوات القادمة زيادة في الإنتاج وجاءت التوقعات على النحو التالي:

## جدول رقم(23):

## الاهداف المنجزة لانتاج القمح في الجزائر

الوحدة : ق

| السنوات / البيان | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| القمح | 8534780 | 9089500 | 9806480 | 10515400 | 11811000 |

**Source**: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, Ministère de l'agriculture et de développement rural, p :1.

من الملاحظ من الجدول التفاؤل بزيادة الإنتاج من سنة لأخرى إلا أن ذلك لم يتحقق فقد بلغ الإنتاج في سنة 2010 ما يقارب 2952.70ألف طن، في حين بلغت الواردات ما يقارب5729.83 ألف طن أي ما يقارب صعف الانتاج، وهو ما يعني تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي قدرت ب 34.03%[1].

وهذا راجع إلى اعتماد هذا المنتوج بشكل كبير على الأمطار، واعتبر الأخصائيون أن عوائق إنتاج القمح في الجزائر هي تبعية الجزائر للخارج في مجال الحبوب[2].

وبذلك نقول نظرا الى اهمية هذا المنتوج بالنسبة للمواطن وجب تطويره بشكل يسمح بزيادة الإنتاج في المستقبل بشكل يسمح بتقليص الفجوة الغذائية، ولذلك وجب وضع إستراتيجية شاملة طويلة الأمد لتوسيع

[1], الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية , المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم ,2011,ص287.

[2] إسلام رخيلة , "إنتاج القمح في الجزائر ..بين وفرة الإمكانيات المادية وتراجع الكفاءة البشرية" ,جريدة المقامة الأربعاء, العدد 244, يوليو 31, 2013 , ص15.

المساحات المزروعة من القمح وتطوير وسائل الإنتاج والحصاد، وسبل حماية المحصول وزيادة كمية إنتاج الهكتار الواحد من القمح، واستعمال البذور المحلية بعيدا عن المستوردة.

4–الحليب: كما تم ذكره سابقا بان الجزائر تعد أكبر دولة مستوردة لمادة الحليب في دول المغرب العربي، فإن الجزائر تسعى جاهدة إلى تقليص الفجوة من خلال العمل على زيادة الإنتاج في السنوات القادمة من خلال التقديرات التي وضعتها، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(24)**

**الاهداف المنجزة لانتاج الحليب في الجزائر**

كمية الإنتاج: $10^3$ لتر

| السنوات / البيان | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| **حليب الابقار** | 1791099 | 1874770 | 1980319 | 2099389 | 2238276 |
| **حليب الغنم** | 423762 | 432596 | 445849 | 459985 | 474513 |
| **حليب الماعز** | 231328 | 240966 | 250966 | 261342 | 272103 |
| **حليب الجمال** | 49099 | 52632 | 56186 | 59802 | 63650 |
| **المجموع** | 2495288 | 2600964 | 2733302 | 2880518 | 3048542 |

**Source**: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, Ministère de l'agriculture et de développement rural, p:1.

من خلال السياسات المتبعة في الجزائر والمطلوب تحقيقه فإنه يمكن تحقيق ذلك الإنتاج وذلك ما تم إثباته من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الإحصائيات التالية:

الحليب: (2009) 2.39 مليار لتر، (2010) 2.7 مليار لتر، (2011) 2.93 مليار لتر والشكل التالي يثبت ذلك:

**الشكل رقم(9): الانجازات المحققة في إنتاج الحليب خلال الفترة 2009-2011**

**Source**: www.minagri.d

وبلغ حجم الدعم الذي تقدمه الدولة لمسحوق الحليب المدعم 30 مليار دينار في 2013، متجاوزا مبلغ 26 مليار دينار في 2012، بارتفاع قدره 15%، في حين ووصل حجم الدعم في 2011 إلى 24.5 مليار دينار. وبررت وزارة التجارة هذا الارتفاع الكبير في مخصصات الدعم لسنة 2013 بالزيادة المعتبرة التي يشهدها سعر مسحوق الحليب في الأسواق الدولية[1].

كما عرفت كميات الحليب المستوردة انخفاضا بحوالي 4ر12 بالمئة منتقلة من 280.010 طن خلال الأشهر ال11 الأولى من 2012 إلى 245.335 طن خلال نفس الفترة من 2013[2]

[1] محمد سيدمو, "التخلص من أكياس الحليب يتطلب إنتاج العلب في الجزائر " الخبر اليومي, العدد 26, الأحد 26 جانفي 2014 , ص 18 .

[2] و,ا,ح , الجزائر: تراجع واردات الحليب خلال الأشهر الـ11 الأولى من 2013 , الشروق اليومي, العدد 10 , 10-1-2014, ص 25 .

# الفصل الرابع : دراسة نموذج انتاج التمور وتصديرها لولاية بسكرة

## المبحث الاول :القطاع الفلاحي لولاية بسكرة .

### المطلب الاول : المكانة الفلاحية لولاية بسكرة

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة ، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية و التربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع و بكرة المنتوج الفلاحي. متربعة على مساحة 22ألف كلم$^2$ , فخصوبة تربتها على الرغم من موقعها الجغرافي على ابواب الصحراء تؤهلها دون منازع ان تكون رائدة في المنتوج الفلاحي نظرا الى المجهودات المبذولة و الاستثمارات الضخمة التي خصصت لها لتصبح قطبا فلاحيا بامتياز .

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 1.652.751هكتار اي ما يقارب 77%من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185473هكتار أي بنسبة 11%من المساحة الفلاحية، منها 98478هكتار اراضي مسقية وتمثل % 53,10من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما ان عملية السقي تعتمد اساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة . الثروة الفلاحية الاساسية بالولاية هي النخيل (حوالي 4249300 نخلة، منها 3818868 نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر, طولقة، فوغالة، اورلال) بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـ 2612862 نخلة منها 2271422 نخلة منتجة . فيما يخص الإنتاج الاجمالي للتمور فيقدر بـ 32.144طن و حصة دقلة نور تمثل 19.730طن[1], تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (,فول،

[1]مقابلة, مع كمال العتروس , مدير المصالح الفلاحية لولاية بسكرة , يوم الثلاثاء 29افريل 2014.

بطيخ...)اما الجهة الشمالية فتعرف بالاضافة الى المنتوجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح.....)

تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا آخر من مصادر الثروة في الولاية ، إذ يقدر عدد رؤوس الماشية بـ 1010386رأس[1] .

## المطلب الثاني : مستوى الاستفادة من السياسة الفلاحية لولاية بسكرة

من خلال السياسات الفلاحية المتعاقبة , خصص مبلغ مالي ب: 12,3مليار سنتيم لولاية بسكرة , من خلاله لتطوير القطاع الفلاحي, الذي يعتبر المورد الرئيسي لباقي القطاعات الاخرى , ضمن 16597مشروع , في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , تم اتخاذ المشاريع في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تحت المقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000, تم دراسة 14466مشروع منها 11384 مشروع مقبول , و3118 مشروع ملغى .

في اطار مشاريع فلاحية منها غراسة النخيل فقد تم دراسة 14268,26مشروع بمبلغ قدره : 2,5 مليار سنتيم .

وفي اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تم اتخاذ المشاريع في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية , المؤرخ في 26ماي 2006, تم دراسةَ 2131 مشروع حتى سنة2011 [2].

وضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي فكانت المشاريع المنجزة والمتمثلة خاصة في غراسة النخيل وحفر الآبار و الاعانات الفلاحية ( والمتمثلة في تخفيض قيمة استهلاك الكهرباء 50% , البلاستيك لتغليف عراجين التمر من الامطار .....الخ ) , تراجع كبير مقارنة بالمخططين السابقين, خلال

[1] متحصل عليه من : www.dcommerce-biskra.dz, يوم الاحد 11ماي 2014 , الساعة 17:43

[2] مقابلة مع كمال العتروس .

سنة 2010-2013 كانت المساحة المغروس نخيل الا 24,83هكتار ل: 13 شخصا , و 10آبار يرجع سبب ذلك الى عزوف الفلاحين عن استلام المشاريع الفلاحية , نتيجة اشتراط المساهمة بنسبة 70 % التي يدفعها الفلاح و30% مساعدة من طرف الدولة [1], ومن هنا يتهرب الفلاح من الاستثمار الذي تدعمه الدولة , وهذا يجد له تفسيرا في المساحة المغروسة من النخيل التي تم الاشارة اليها اعلاه .

## المطلب الثالث : المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي لولاية بسكرة

وهي مجمل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي للولاية لرفع التحدي من طرف الفلاحين بالرغم من بعض العوائق المزمنة التي يفرضها :

- شح مياه الأمطار.

-وكذا التذبذب في بعض الأحيان بشأن وفرة المياه الموجهة للسقي الفلاحي التي تعتمد بصفة شبه كلية على المياه المعبأة انطلاقا من منبع الغزلان وفم الغرزة .

-الى جانب المياه الباطنية المستخرجة على اعماق متباينة بواسطة مضخات غاطسة .غير ان هذه الوضعية لا تمنع استمرار التفاؤل لدى الفلاحين لكسب الرهان من خلال وضع "حلول" عملية تتمحور حول تعميم الحواجز المائية الاصطناعية والاحواض المائية وتحفيز الفلاحين على تطبيق نظام السقي بالتقطير .

-مجمل الامراض التي تصيب المنتوج بالتلف كدودة الطماطم, بياض التمر(بوفروة),.....الخ .

-نقص غرف التبريد لتزين المنتوج الفائض .

-نقص الاسواق المجهزة .

[1] مقابلة مع كمال العتروس.

-انقطاع المتكرر للكهرباء خاصة في فصل الصيف وعدم تزويد بعض المناطق بالكهرباء التي تعتمد على المازوت (الآلات التقليدية) في استخراج المياه وهي مكلفء .

## المبحث الثاني : استراتيجية انتاج التمور وتصديرها بولاية بسكرة

يعتبر منتوج التمور بولاية بسكرة من اشهر واجود التمور في العالم , وسعيا منها جاهدتا الى زيادة الانتاج ومن ثم تصديره بغيتا منها في توفير مناصب العمل وزيادة الدخل المحلي والوطني وجلب العملة الصعبة , وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة هذا المنتوج من خلال المساحة وكمية الانتاج والتصدير والآليات المساعدة على ذلك .

### المطلب الاول : مساحة النخيل المغروسة بولاية بسكرة

تطور عدد النخيل بولاية بسكرة وذلك من خلال دراستنا وملاحظتنا الى الجدول التالي :

## الجدول رقم :(25)

## تطور عدد النخيل لولاية بسكرة 2004-2013

الوحدة نخلة

| السنوات | عدد النخيل |
|---|---|
| **2005-2004** | 3911214 |
| **2006-2005** | 4021117 |
| **2007-2006** | 4042752 |
| **2008-2007** | 4121858 |
| **2009-2008** | 4133617 |
| **2010-2009** | 4141927 |
| **2011-2010** | 4171447 |
| **2012-2011** | 4213332 |
| **2013-2012** | 4249300 |

**Source:** Direction de Biskra intérêts agricoles.2014

من خلال ملاحظتنا للجدول انه في سنة 2004 كان عدد النخيل 3911214 نخلة مقارنة بسنة 2012 التي قدر فيها4249300 نخلة.

وهذا راجع ربما الى ضعف السياسة المنتهجة في اطار هذا المنتوج ,والى هروب الفلاحين من القروض الربوية من نسب الفائدة, و سبب اخرى ان اشجار النخيل مدة انتاجها طويلة اكثر من 8سنوات, الى جانب الغلاف المالي الذي خصصته الدولة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و برنامج التجديد الفلاحي والريفي, التي تهدف فيه الى زيادة كمية الانتاج والتصدير .

المطلب الثاني : كمية انتاج التمور بولاية بسكرة

**الجدول رقم: (26)**

**تطور كمية انتاج التمور لولاية بسكرة 2004-2013**

الوحدة : قنطار

: نخلة

| السنوات | عدد النخيل الاجمالية | | |
|---|---|---|---|
| | عدد النخيل | المنتج منها | كمية الانتاج |
| **2005-2004** | 3911214 | 2297308 | 1556700 |
| **2006-2005** | 4021117 | 2345596 | 1690304 |
| **2007-2006** | 4042752 | 2586602 | 1738816 |
| **2008-2007** | 4121858 | 2755479 | 1801617 |
| **2009-2008** | 4133617 | 2889417 | 1867600 |
| **2010-2009** | 4141927 | 2972942 | 2204989 |
| **2011-2010** | 4171447 | 3037722 | 2614085 |
| **2012-2011** | 4213332 | 3537605 | 2917186 |
| **2013-2012** | 4249300 | 3818863 | 3214402 |

**Source:** Direction de Biskra intérêts agricoles.2014

نلاحظ من الجدول ان كمية الانتاج التمور تعرف ارتفاعا ملحوظ , من سنة الى اخرى , حيث قدرة ب: 3214402قنطار سنة 2012 مقارنة بسنة 2004 والتي كانت كميه الانتاج فيها ب: 1556700قنطار, وهي كمية قليل مقارنة بعدد النخيل 4249300نخلة , وهذا راجع للامراض والآفات التي تصيب النخيل والتمر من سوس التمر والعنكبوت الغبارية (بورفروة) , كل هذه الآفات والامراض تقلل من انتاج التمور وجودتها, بالاضافة لسقوط الامطار المبكرة في فصل الخريف .

المطلب الثالث : كمية تصدير التمور بولاية بسكرة

**الجدول رقم:(27)**

**تطور تصدير التمور بولاية بسكرة 2005-2013**

الوحدة : 1000طن

| السنوات | كمية تصدير التمور بالولاية |
|---|---|
| 2005 | 2 |
| 2006 | 3 |
| 2007 | 2 |
| 2008 | 2,44 |
| 2010 | 4 |
| 2011 | 3,18 |
| 2012 | 6 |
| 2013 | 8 |

نلاحظ من الجدول ان كمية التمور المصدرة تزيد كميتها من سنة الى اخرى خاصة خلال السنتين الاخيرتين التي كانت فيه كمية التصدير معتبرة , وهذا راجع الى وفرة المنتوج واثر السياسات الفلاحية المتعاقبة , اضافة الى غلق المناطق الحدودية, جراء الاوضاع الجارية في الدول المجاورة خاصة الحدود التونسية , الي تقوم بتصديرها باسم تمور تونسية .

## المطلب الرابع : الآليات المساعدة على تصدير التمور بولاية بسكرة

تسعى الدولة جاهدة لزيادة كمية التصدير وذلك من خلال مجموع السياسات المنتهجة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتجديد الفلاحي والريفي, الذي من اهدافه هو الزيادة في مساحة النخيل و زيادة في كمية الانتاج والانتاجية ومنه التصدير, وتكمن الآليات المساعدة على تصدير التمور .

– في تكوين جمعية المصدرين للتمور .

–نوعية التوضيب حيث يقدم صندوق تشجيع الصادرات تشجيعا بقيمة 5 دنانير عن كل كلغ واحد بالنسبة لعلب التمور الصغيرة [1] ,

–نوعية الانتاج ( الجودة ) تلعب دورا كبيرا في جلب مصدري التمور ومستورديها من الخارج , حيث تمور ولاية طولقة ببسكرة هي من احسن التمور في العالم .

–الاعلام ويتمثل ذلك من خلال المعارض في الداخل او الخارج , صالون الثالث للتمور والسياحة الواحتية سجل سفير الاردن بالجزائر السيد محمد النعيمات رفع حجم الصادرات من التمور الجزائرية باتجاه الاردن من5 آلاف طن الى اكثر من ذلك في المستقبل.

حيث قام سفير إندونيسيا بالجزائر السيد حمد إنعام سليم بتوقيع الاتفاقية المبرمة مؤخرا بين غرفة الزيبان ( بسكرة– الجزائر) وغرفة جاوا الوسطى (اندونيسيا) لتصدير دفعات من التمور .

–وسائل النقل حيث ذكر في هذا الشأن صندوق تشجيع الصادرات الذي يدعم النقل بنسبة 80بالمائة [2]

[1] م , بن دادة , التمور الجزائرية تبحث عن سوق وتنظيم , جريدة النصر اليومي , العدد 340 , الأحد 04 ديسمبر 2011 , ص 12 .

[2] م , بن دادة , مرجع نفسه .

## ❖ الخاتمة:

من خلال دراستنا لمختلف السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر , التي عرفتها في السنوات الأخيرة (2001-2014)، أدت إلى تحسن كبير في مختلف المنتوجات الفلاحية و الصناعات الغذائية و زيادة الاستثمار فيها، مما أدى إلى تحسن نسبي لعدد من المنتجات الغذائية الهامة كالبطاطا و اللحوم الحمراء و اللحوم البيضاء عكس ما كانت عليه سنة 2001 ، إلى جانب تحقيق مستويات مقبولة ومتنامية في البعض الأخر خاصة الحبوب ، بالاضافة الى زيادة الدخل الوطني , لكن تبقى هذه النتائج غير كافية لمواكبة نمو السكاني و التطورات الجديدة .

- **نستنتج من تحلينا لموضوع الدراسة :**

_ الاصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية و التشريعية و المؤسسية والتحفيزات والتشجيع التي جاءت بها, في اطار تسوية العقار الفلاحي من خلال تمليك الاراضي الفلاحية و التي توفر له مناخا استراتيجي للقطاع الفلاحي و ذا دافع قوي بالنسبة للفلاحين , من اجل العمل اكثر و تكثيف الانتاج الفلاحي ثم تنمية الاقتصاد الوطني .

_يمثل القطاع الفلاحي احدى اقطاب التنمية الاقتصادية ، و الذي يعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية و بشرية و مالية و تكنولوجية ، لاحداث زيادة متوالية في الانتاجية و الانتاج الزراعي ، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لافراد المجتمع الريفي .

_القطاع الفلاحي يكمن كاحدى اقطاب تنمية الاقتصاد، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لاحداث زيادة متوالية في الانتاج و الانتاجية الفلاحية ، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لافراد المجتمع .

_إعطاء اهمية اكبر للقطاع الفلاحي ، حيث تم وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي ، بهدف دعم تكثيف الإنتاج الفلاحي في الفروع الفلاحية الاستراتيجية ، من اجل المحافظة على الاراضي الزراعية و تشجيع سكان الارياف على تطوير مناطقهم و تحسين ظروفهم المعيشية .

_كون السياسات الفلاحية المتعاقبة ,( المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج تجديد الفلاحي والريفي) تختلف عن كل السياسات التي سبقها , من خلال زيادة كمية الانتاج سنة 2004 عكس ما كانت عليه سنة 2001 و المنتوجات الغذائية الاساسية كالبطاطا و الحليب ..... مع وفرة انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء سنة 2011 مقارنة بسنة 2004 , غير ان انتاج الحبوب عرف تذبذبا سنتي 2007-2008 نتيجة اعتماده على الامطار, بالاضافة الى زيادة اليد العاملة سنة 2008 .

_ كما استفادة زراعة النخيل من دعم مقدم من طرف الدولة في تطوير مساحة النخيل الى جانب باقي المنتجات وهو ما لاحظناه سنة 2008 مقارنة بسنة 2001 , و زيادة كمية انتاج التمور سنة 2012 بالاضافة الى وجود تسهيلات وتحفيزات في التصدير تشمل اقامة جمعيات لتصدير التمور, وتوضيب وتعليب و النقل تحفيزا من طرف صندوق تشجيع الصادرات , و النوعية التي تحظى بها التمور بولاية بسكرة عالميا , بالاضافة الى الاعلام من خلال المعارض في الداخل والخارج (الصالون الثالث للتمور بطولقه , ومشاركة المصدرين في معرض اندونسيا ) , مما ادى الى زيادة كمية التصدير سنة 2013 من خلال جلب العملة الصعبة وتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني .

- **اقتراحات و التوصيات :**

-زيادة المساحات المروية من المياه السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الاستراتيجية للحد من تأثيرات قلة الامطار، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية .

-توفير الاسمدة الكيميائية بالاسعار المناسبة والمواعيد المحددة، والحد من الحلقات الوسيطة .

–تطوير عمليات ما بعد الحصاد والجني من تخزين وتوضيب وتصنيف...الخ، لتحسين مواصفات السلع والحفاظ عليها والحد من الهدر والتلف .

– النهوض بخدمات التسويق وتزويدها بغرف التبريد والنقل

– يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الفلاحة و التنمية الريفية ، فهي في حاجة إلى تصميم و تنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة ، لزيادة الإستثمار في القطاع الفلاحي .

– التوسع في استصلاح الأراضي الجبلية و الهضبية غير المستثمرة ، و زراعتها بالمحاصيل و الأشجار الملائمة لها بيئيا، و توفير البنية التحتية الضرورية لذلك من طرق و مياه و كهرباء .

– خفض تكاليف المنتجات الفلاحية ، من خلال دعم استخدام التقنيات الحديثة ( جرارت , حاصدات , ادوات الرش , .....) ، وزراعة الأصناف عالية الإنتاجية .

وفي الختام، ان تحقيق هدف القطاع الفلاحي المتمثل في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان و تحقيق الامن الغذائي و تعزيز ترقية الاقتصاد الوطني ، يتطلب توفر بيئة ملائمة في جميع المجالات(السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، يبقى التساؤل المطروح – فما مستقبل السياسات الفلاحية في الجزائر 2014–2019 ؟

# قائمة المراجع :

**الوثائق الرسمية :** باللغة العربية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ,العدد 72, 16صفر عام 1434هـ الموافق ل: 30ديسمبر 2012 .( قانون المالية لسنة 2013 ) .

**الكتب :** باللغة العربية

1- الجبارين عامر, حلقة نقاش على هامش اجتماع الجمعية العمومية للمجلس العربي , القاهرة 09-11-2006 .

2- بن سليمان النمري خلف ، شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مصر، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 .

3- رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية : لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2000.

4- سالم حمدي ، التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، مشروع المساعدة في التحرير المؤسسي والسياسات الزراعية دمشق، سوريا، كانون الأول ، 2000 .

5- عوض بشير الصادق ، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009 .مرسي حسام ,مدخل العلوم السياسية, الاسكندرية , دار الفكر الجامعي , 2012 .

6- لحمصي عبدوا ، اقتصاد وتخطيط الصناعة، سوريا، جامعة دمشق( د, س, ن) .

7- مينو جان ,مدخل الى علم السياسية ,ط4 ,بيروت ,عوديات للنشر والطباعة ,1986 .

8- نور الدين منى، خالد السبع التجار، إستراتيجية الأمن الغذائي، سوريا, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية , ( د,س,ن) .

**التقارير:**

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 .

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 .

3- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي , برنامج التجديد الفلاحي ,2006 .

4- الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية , المنظمة العربية للتنمية الزراعية ,الخرطوم ,2011 .

5- الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية, المنظمة العربية للتنمية الزراعية,الخرطوم ,2012.

6- الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي, خارطة استثمارية زراعية عربية لتنفيذ مشاريع زراعية كبرى , الخرطوم, 2012 .

7- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة , مشروع جويلية ,2004 .

8- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي ،الجزائر, 2009 .

9- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ,مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق, , الجزائر, 2012.

**_مجلات :**

1- الطاهر مبروكي , "الامن الغذائي في المغرب "مجلة الباحث , ورقلة العدد 9 , 2011 .

2- ساكر محمد العربي : "الفلاحة والامن الغذائي في الجزائر", المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية , الجزائر,الجزء 39, العدد1, 2001 .

**_الجرائد :**

1- اسلام رخيلة , "إنتاج القمح في الجزائر ..بين وفرة الإمكانيات المادية وتراجع الكفاءة البشرية" جريدة المقامة, العدد 244, الأربعاء يوليو 31, 2013 .

2- عمار, ك ,"لقاء مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية " جريدة الخبر, بتاريخ 27-11-2000, العدد 331 .

3- م , بن دادة ,"التمور الجزائرية تبحث عن سوق وتنظيم" جريدة النصر اليومي , العدد 340 , الأحد 04 ديسمبر 2011 .

4- محمد سيدمو, "التخلص من أكياس الحليب يتطلب إنتاج العلب في الجزائر " الخبر اليومي, العدد 26, الأحد 26 جانفي 2014 .

5- محمد لهوازي , "الجزائر تنتج 60 بالمائة فقط من حجم استهلاك اللحوم" , الشروق اليومي العدد 221 , 2012/07/08 .

6- و,ا,ح , الجزائر: تراجع واردات الحليب خلال الأشهر الـ11 الأولى من 2013 , الشروق اليومي, العدد 10 , 10-1-2014 .

**المداخلات :**

1- عمر جنينة, "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر" مداخلة: ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة ,جامعة المسيلة ,15-16نوفمبر 2011 .

**الملتقيات :**

1- الماحي ثريا,"استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر", بين الواقع والمأمول,الملتقى الدولي الرابع .

2- عامر الجبارين, حلقة نقاش على هامش اجتماع الجمعية العمومية للمجلس العربي , القاهرة 09-11-2006 .

**الدراسات غير المنشورة :**

**– مذكرات التخرج :**

1- ابراهيم لزناقي ، "القطاع الزراعي الجزائري وتحديك العولمة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000 .

2- الاخضر بن عمر,"آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية ",مذكرة الماجستير , في علوم التسيير تخصص :نقود ومالية , جامعة الجزائر ,2006-2007 .

3- اعمر عزاوي ," استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ,وواقع زراعة النخيل في الجزائر" , اطروحة الدكتوراه, العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر 2005 .

4- بلال خزار," "السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر " مذكرة ماجستير , جامعة باتنة ,2012 .

5- خديجة عياش , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر "دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 , مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر3 ,2010 .

6- سفيان حنان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف, كلية الاقتصاد ،2011 .

7- عبد الرزاق زواغي " تحليل سياسة التنمية الريفية في الجزائر(1997-2007)مثال ولاية جيجل "مذكرة الماجستير جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 1430-2009

8- عز الدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية"، أطروحة دكتوراه , جامعة باتنة , 2007 .

9- غربي فوزية ، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"،اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008.

10- فاضل عبد القادر ,"القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة , اطروحة دكتوراه ,جامعة الجزائر ,2007 .

11- كمال حوشين ، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007 .

12- مالكي خاليصة, "تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزاية الموجودة في الزراعة ":دراسة حالة الجزائر ,مذكرة ماجستير جامعة سطيف , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2006 .

13- محمد غردي , "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر3, كلية الاقتصاد , 2011 .

**_قواميس باللغة العربية**

1- لابن منظور , لسان العرب ,ط 6, دار صادر 2003 .

2- مجمع اللغة العربية , المعجم الوسيط , ط4 , مكتبة الشروق الدولية , 2004 .

3- مسعود جبران , المعجم الرائد , ط7 , دار العالم للملايين, 1992 .

**_باللغة الفرنسية:**

- Dossier OMC /Agriculture: Démarche de négociations Ministère de l'Agriculture et du développement rural, 2002, p9

**_باللغة الانجليزية :**

- Dictionary,Farah ,laham, f.s.aloine, POLITICAL DICTIONARY " Interational conference terms . English.French.arabic".DAR AL kotob AL-ilmiyah , lebanon ,2004,pag15.

**- مراجع الانترنات :**

1- حنان عبد الكريم عمران الدليمي الزراعة مفهومها- اهميتها -مناهج بحثها,متحصل عليه من :

http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=34810

يوم السبت 14 12 2013 الساعة , 17:05.

4- خليل حسين ,السياسات الزراعية في الدول العربية , متحصل عليه من

http; //drkalihussein.blogspot.com/2011/02/blog post_8453.html

يوم السبت ,14-12-2013,الساعة 17:05 .

5- رشيد (يومعالي) إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين النظري و التطبيق: متحصل عليه من :

http://www.essalamonline.com/ara/permalink/13739.html

يوم 20 03 2013 ساعة 10:36

6- صلاح وزان, الإصلاح الزراعي, متحصل عليه من :http://www.marefa.org/index.php

يوم الثلاثاء 18 03 2014,على الساعة ,23:34

7- متحصل عليه من : www.dcommerce-biskra.dz

يوم الاحد 11ماي 2014 , الساعة 17:43